

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299
Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 22 – 26 يناير 2018

الأصل : إنجليزي

EX.CL/1061 (XXXII)

مذكرة تمهيدية لتقرير رئيس المفوضية
عن أنشطة مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزته

مذكرة تمهيدية لتقرير رئيس المفوضية السنوي حول أنشطة الاتحاد الأفريقي وأجهزته جدول المحتويات

3	الاحتفال بمئوية مانديلا
4	المضي قدما بأجندة حقوق الإنسان
8	التصدي للهجرة غير النظامية
11	تسخير العائد الديموغرافي من خلال تمكين الشباب
13	تشجيع ثقافة القراءة
13	مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة
16	التعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكامل الإقليمي
25	ضمان أغذية سليمة لأفريقيا
26	حماية الحياة البرية والأراضي البرية
28	تعزيز الحكم والديمقراطية والانتخابات
31	العمل على إسكات البنادق بحلول 2020
41	المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
42	تحقيق النتائج في عملية الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي
43	تعزيز العلاقات بين الاتحاد الأفريقي ومجموعاتها الاقتصادية الإقليمية
44	تعزيز الشراكات وتعددية الأطراف
48	تنفيذ القرار بشأن أرخبيل تشاجوس
49	الحفاظ على التضامن الأفريقي مع فلسطين
49	الخاتمة

مذكرة تمهيدية لتقرير رئيس المفوضية السنوي حول أنشطة الاتحاد الأفريقي وأجهزته

مقدمة ونظرة عامة

1. يشرفني أن أقدم هذه المذكرة التمهيدية للتقرير عن أنشطة الاتحاد وأجهزته، حيث يبين العمل المنجز خلال السنة الماضية (يناير إلى ديسمبر 2017)، تنفيذاً لمقرر المجلس التنفيذي Ex.CL/Dec. (XXX) 943 الصادر في يناير 2017.
2. وبما أن هذا هو أول تقرير لي بصفتي رئيساً للمفوضية الحالية التي تولت مهامها في 14 مارس 2017، أود أن أشيد إشادة خاصة بالمفوضية السابقة، ولا سيما بسلفي، الدكتور نكوسازانا دلاميني زوما، على ما أبدت من الإدارة والتفاني والسعي لتحقيق أهداف وغايات اتحادنا، حيث تكفل ذلك باعتماد أجندة 2063.
3. ومنذ أن توليت مهامتي، ركزت اهتمامي واهتمام فريقي على المسائل التي أعتبر أن لها أولوية عاجلة بالنسبة لاتحادنا وهي: برنامج الإصلاح؛ التكامل الإقليمي؛ التصدي لتحديات السلم والأمن في قارتنا؛ إقامة شراكات أكثر فعالية في إطار النظام المتعدد الأطراف العالمي. وفي هذا الصدد، قمت بعدد من الزيارات إلى عواصم وأقاليم مختلفة للتفاعل مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين سعياً إلى معالجة هذه المسائل ذات الأولوية. ويسعدني أن ألاحظ وأبلغ بأن بعض هذه الجهود قد بدأت تؤتي نتائج إيجابية. وتتجلى بعضها في كل من تزايد عدد الدول الأعضاء التي تطبق بالفعل ضريبة نسبتها 0,2% بهدف ضمان الاستقلالية المالية لاتحادنا والمساهمة في صندوق السلام؛ استكمال صياغة مشروع الاتفاقية حول منطقة التجارة الحرة القارية والبروالتوكول الخاص بحرية تنقل الأشخاص؛ والإطلاق المقرر للسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، فضلاً عن التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى "إسكات البنادق بحلول 2020" بما يشمل المبادرات الأمنية الإقليمية المتخذة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.
4. بالإضافة إلى ذلك، شهدت علاقاتنا مع شركائنا، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بعض التحسن الجوهرية. ويُذكر من بين الإنجازات التي تحققت في هذا المجال التوقيع على الإطار المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للشراكة المعززة في مجال السلم والأمن، في 19 أبريل 2017. وبالمثل، فإن مستوى المشاركة العالي والمسائل البالغة الأهمية التي نوقشت في قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الخامسة في أبيدجان في أواخر نوفمبر 2017، بما في ذلك الاستثمارات في الشباب والهجرة وإرساء أساس لتعاون وتنسيق أفضل وأكثر فعالية للتصدي لهذه التحديات.
5. ينقسم التقرير السنوي لهذا العام إلى قسمين. يتكون الأول من جزء موحد وشامل يسرد الأنشطة والتقدم المحرز في الاتحاد وأجهزته، بما في ذلك الوكالات المتخصصة والمكاتب التمثيلية لاتحاد الأفريقي في الخارج، للسنة 2017. وقد صدر هذا الجزء بشكل منفصل ليتم بحثه من قبل أجهزة صنع السياسة. أما الجزء الثاني فهو عبارة عن مذكرة تتضمن أفكاراً بشأن الأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد وأجهزته في 2017، ولكن أيضاً التحديات التي واجهتها والفرص المتاحة في 2018 وما بعده. وتتضمن المذكرة، عند الاقتضاء، توصيات بشأن طريق المضي قدماً.

الاحتفال بالذكرى المئوية لنيلسون مانديلا

6. في أكتوبر 2017، احتفل إخوتنا وأخواتنا في جنوب أفريقيا بالذكرى المئوية لأوليفر ر. تامبو، الذي كان من المناضلين المخلصين للوحدة الأفريقية الشاملة وركنا متيناً للكفاح من أجل الحرية والكرامة والمساواة وحيوة أفضل للجميع في جنوب أفريقيا المتعددة الأعراق. كان للرفيق أور، كما كان يدعى بمودة، دور حاسم، إلى جانب الشباب الآخرين يومها، في تأسيس رابطة شباب المؤتمر الوطني

الافريقي، وعمل أول أمين عام لها. وأصبحت رابطة شباب المؤتمر الوطني الأفريقي مهد النضال ضد الفصل العنصري وأرضا حاضنة لتدريب أجيال من شبان وشابات جنوب أفريقيا على القيادة. فلقد تحدثت بلا هوادة نظام الفصل العنصري ونجحت في رعاية سلالة جديدة من القادة الذين بثوا الحماسة في حركة التحرير في جنوب أفريقيا، وعملوا على تكثيف التعبئة الجماهيرية في النضال من أجل الحرية والمساواة في الحقوق لجميع المضطهدين.

7. وفي عام 2018، ستنتضم أفريقيا والعالم بالتأكيد إلى الاحتفال بالذكرى المئوية لنيلسون روليهلا هلا مانديلا، وهو ابن عظيم آخر لأفريقيا. وكان مشهورا باماديبا المحبب لدى الناس. وكما نعلم جميعا، لقد قضى ماديبا كرس حياته للكفاح من أجل الحق والعدالة والمساواة لجميع الشعوب بغض النظر عن العرق أو الدين أو العقيدة. ولعل أكثر ما يتبادر إلى الذهن حين نذكره هو ثباته وصبره وسعيه من أجل العفو والمصالحة والسلام. وهناك دروسا كثيرة يمكن أن نتعلمها من حياة ماديبا الرائعة، وذلك في الوقت الذي يواصل فيه الاتحاد الأفريقي جهوده الرامية إلى إحلال قارة أفريقية موحدة تسودها السلام والازدهار، وإلى تعزيز كرامة الشعب الأفريقي. إن التسامح والمصالحة مطلوبان إذا أريد للقارة الأفريقية أن تسير إلى الأمام. وتعتبر هذه القيم شروطا مسبقة لبلوغ هدف "إسكات البنادق بحلول 2020".

8. أود أيضا أن أشير إلى أن الدورة العادية الثانية والعشرين لمؤتمر الاتحاد المنعقدة في أديس أبابا، يناير 2014، أعلنت الفترة 2014-2024 **عقد ماديبا نيلسون مانديلا للمصالحة في أفريقيا**. وتأسيسا على ذلك الإعلان، أقتراح على أجهزة صنع السياسة أن تعتمد إعلانا ينص على ما يلي:

- الاحتفال بسنة 2018 باعتبارها مئوية نيلسون مانديلا؛
- عقد اجتماع رفيع المستوى تكريما لماديبا خلال الدورة العادية الحادية والثلاثين للمؤتمر المقرر عقدها في انواكشوط، موريتانيا، في يوليو 2018؛
- التعبير عن دعم الاتحاد الأفريقي الكامل لعقد قمة للسلام تحت عنوان: "تعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع وصون السلام الدولي، تأسيسا على إرث مانديلا"، على هامش الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، في سبتمبر المقبل. وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت في 21 ديسمبر 2017، القرار رقم / A / L.39 / 72 الذي قررت بموجبه عقد اجتماع عام رفيع المستوى يُطلق عليه اسم قمة نيلسون مانديلا للسلام، مع التركيز على السلام العالمي، تكريما للذكرى المئوية لميلاد نيلسون مانديلا؛
- دعم الاقتراح الداعي إلى استصدار إعلان يكون بمثابة وثيقة ختامية لقمة السلام؛
- تشجيع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الاحتفال بمئوية نيلسون مانديلا، والالتزام مجددا بالمثل والقيم التي تبناها نيلسون مانديلا.

المضي قدما بأجندة حقوق الإنسان

الاحتفالات بالذكرى الثلاثين للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

9. قبل ثلاثين عاما، اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في القارة. ومنذ اعتماد الميثاق، تم إحراز تقدم كبير على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية. وقد أنشئ عدد من المؤسسات المكرسة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، كما تم إثراء الإطار المعياري ذي الصلة، وذلك من خلال اعتماد الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته (1990)، فضلا عن عدد من الوثائق الأخرى، بما في ذلك البروتوكول الملحق بميثاق حقوق الإنسان والشعوب حول إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

(1998) والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأة في أفريقيا (2003)

10. لقد احتفلت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، في نوفمبر 2017 في بانجول، جامبيا، بمرور ثلاثين عاما على إنشائها، وقد حضر الاحتفال، نيابة عني، مفوض الشؤون السياسية. إن إحياء ذكرى حقوق الإنسان يعني تذكرا ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الفظائع الجماعية والإبادة الجماعية. وهذه مسؤولية مؤثرة في مقر الاتحاد الأفريقي الذي يقوم على أرض السجن المركزي الأثيوبي السابق، المعروف باسم الليم بيكاغن. وقبل ما يزيد قليلا عن أربعين عاما، وعلى هذه الأرض بالذات، حيث يقوم الآن هذا المركز الجديد للمؤتمرات ومباني المكاتب، كان عدد لا يحصى من السجناء قابعين في زنازينهم، ووقع الكثير منهم ضحية التعذيب والإعدام خلال حملة الإرهاب الأحر لنظام "ديرج" ويوجد في هذا المجمع نصب تذكاري متواضع لهؤلاء الضحايا وغيرهم من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية في أفريقيا.
11. وانطلاقا من روح تعزيز حقوق شعبنا، أنشئت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وعلى الرغم من أن ترجمة هذه التطلعات إلى أرض الواقع تُعدّ مهمة طويلة النفس، فإنني واثق من أنها ستتحقق. بالتأكيد، شكلت السنتين الماضيتين محطات بارزة في هذا المسعى. فلقد كان 2016 عاما لحقوق الإنسان والشعوب مع التركيز على حقوق المرأة. وفي يوليو 2016، أعلن مؤتمر الاتحاد فترة 2016-2026 عقدا لحقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا. وطلب الإعلان من المفوضية وجميع أجهزة الاتحاد الأفريقي التي أسندت إليها ولاية في مجال حقوق الإنسان وضع خطة عمل تركز على التعجيل بتنفيذ جميع الوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان للاتحاد الأفريقي؛ والتوعية والتعريف بهذه الوثائق؛ وتعزيز وثائق حقوق الإنسان للاتحاد الأفريقي بصفة عام؛ وإنشاء المعهد الأفريقي لحقوق الإنسان؛ وإقامة النصب التذكاري لحقوق الإنسان للاتحاد الأفريقي.
12. كما كان 2017 عام "تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب"، فإن التركيز على حقوق الشباب يشكل أيضا تنويجا لاستمرار الاتحاد في الدفع باتجاه تعميق ثقافة حقوق الإنسان والشعوب في القارة بجميع أبعادها. وما كان موضوع يوم حقوق الإنسان لعام 2017: "تعزيز مساهمة الشباب - نحو التنفيذ الفعال لخطة عمل عقد حقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا" إلا تأكيدا على تصميم أفريقيا على تمكين سكانها الشباب المتنامي تعدادهم من الاضطلاع بدور مركزي في المجالات الرئيسية لتنمية القارة. إن إسناد دور رائد إلى الشباب في صياغة السياسات وتنفيذها ورصدها وتقديم التقارير عنها، فضلا عن إدارة الفضاءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤول إليه بحق، يعتبر أمرا بالغ الأهمية في رسم معالم مستقبله وإحلال قارة أفريقية أكثر ازدهارا.
13. وإذ أنني على جميع الدول الأعضاء لجهودها ومساهماتها في هذه المسألة، فإنني أود أن أؤكد من جديد التزام المفوضية بالعمل مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل اتخاذ الخطوات الجريئة اللازمة لوضع سياسات وبرامج موجهة نحو الشباب في مجال حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد، أحث جميع الدول الأعضاء، وكذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية، على الشروع في عمليات مماثلة على الصعيد الوطني والإقليمي.

التصديق على وثائق حقوق الإنسان ذات الصلة للاتحاد الأفريقي

14. يتطلب تعزيز احترام حقوق الإنسان والشعوب في القارة توقيع جميع الوثائق القانونية ذات الصلة والتصديق عليها بجدية. وفي هذا الصدد، يساورني القلق بصفة خاصة حيث إنه، بعد مرور قرابة 20 عاما على اعتماد البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بإنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من قبل مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة

الأفريقية في واجادوجو، بوركينافاسو، فلم يوقع عليه سوى 30 دولة عضوا حتى 31 ديسمبر 2017. وأصدرت ثمان (8) فقط من هذه الدول الموقعة الإعلان المنصوص عليه في المادة 34 (6) من البروتوكول لقبول اختصاص المحكمة في تلقي القضايا مباشرة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية. وأحث الدول الأعضاء التي لم تتخذ بعد خطوات عاجلة لكي تصبح أطرافاً في البروتوكول، على أن تقوم بذلك وتصدر الإعلان المنصوص عليه في المادة 34 (6) من البروتوكول.

15. ومما له نفس القدر من الأهمية ضرورة التعجيل ببدء نفاذ البروتوكول المتعلق بتعديلات البروتوكول حول النظام الأساسي للمحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان - بروتوكول مالابو - يجدر التذكير بأن المحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان هي نتيجة دمج بين المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة العدل الأفريقية، وأن البروتوكول ذي الصلة اعتمدته قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في شرم الشيخ، مصر في يوليو 2008. ويوسع بروتوكول مالابو دائرة اختصاص المحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان، التي لم تُنشأ بعد، لتشمل الجرائم التي يحكمها القانون الدولي والجرائم العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية. ومن شأن بدء نفاذ البروتوكول أن يعزز سيادة القانون كأساس للحكم الرشيد والسلام والأمن في القارة، وأن يتيح معالجة الانشغالات المثارة فيما يتعلق بالتحقيقات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك من إثبات التزام أفريقيا وقيادتها بالتصدي للإفلات من العقاب. وضعت المفوضية خطة عمل للحصول على 15 وثيقة التصديق المطلوبة لدخول بروتوكول مالابو حيز النفاذ بحلول 2018. وقد أجازت اللجنة الوزارية المفتوحة العضوية المعنية بالمحكمة الجنائية الدولية في سبتمبر 2017 هذه الخطة وسيبدأ تنفيذها في 2018. وأحث الدول الأعضاء على ترجمة هذه الآلية الأفريقية الهامة على أرض الواقع في 2018.

إنهاء عمل الأطفال

16. يؤوي إقليم أفريقيا، إلى جانب إقليمي آسيا والمحيط الهادئ، تسعة من كل عشرة من الأطفال العاملين. ووفقاً لإحصاءات منظمة العمل الدولية، تحتل أفريقيا المرتبة الأولى عالمياً في نسبة الأطفال المصنفين في عمالة الأطفال، أي الخمس - ويبلغ العدد المطلق لمن هم في عمالة الأطفال 72 مليوناً في 2016، بالمقارنة مع 59 مليون طفل في 2012. لقد حدثت هذه الزيادة الكبيرة على الرغم من السياسات المستهدفة التي تنفذها الحكومات الأفريقية إلى جانب الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي لمكافحة عمل الأطفال.

17. وللتصدي لهذا التحدي، تقوم المفوضية بوضع خطة عمل تتطلب مشاركة أجهزة ومؤسسات صنع السياسة. والهدف من ذلك هو تنفيذ أحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته التي تنص على أنه "يجب حماية كل طفل من جميع أشكال الاستغلال الاقتصادي ومن القيام بأي عمل قد يشكل خطراً على نماء الطفل الجسدي أو العقلي أو الروحي أو الأخلاقي أو الاجتماعي، أو يخل به"، فضلاً عن تحقيق الهدف المحدد في خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063، الذي يدعو إلى القضاء على جميع أشكال عمل الأطفال بحلول 2023. وتتماشى هذه الأهداف مع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة التي تدعو إلى "اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على العمل الجبري، وإنهاء الرق الحديث والاتجار بالبشر، وتأمين حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول 2025".

18. وفي الواقع، تتطلب حقوق الطفل عموماً اهتماماً عاجلاً، ولا سيما في سياق الطبيعة المتطورة للنزاعات والأزمات الأفريقية التي تتسم أحياناً بأعمال عنف متطرفة، مما يشكل تهديدات وتحديات جديدة لحماية الأطفال القارة. وفي هذا الصدد، أدعو الدول الأعضاء إلى التعاون مع لجنة الخبراء الأفريقية لحقوق الطفل ورفاهيته في التصدي لهذه التحديات وغيرها من التحديات التي تواجه رفاهية

الأطفال في القارة. وإنني أحث على تجديد الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لأجندة الاتحاد الأفريقي بشأن حقوق الطفل، أي أجندة 2040. وأشجع أيضا الدول الأعضاء على تيسير وصول لجنة الخبراء الأفريقية إلى المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب للمساهمة في إنشاء نظام لحقوق إنسان يكون قويا، متعدد الطبقات، مشتركا وموحدا يعالج مواطن الضعف الخاصة بالأطفال في قارتنا

التصدي للهجرة غير النظامية

19. يُعتبر ازدياد حالات الهجرة غير النظامية للشباب الأفريقيين -ومعظمهم من الذكور على الرغم من أن عدد الشباب والأطفال المهاجرين أخذ في الازدياد الآن - جرحا مؤلما في القارة. وكما نعلم جميعا، فإن الهجرة بحد ذاتها ليست مشكلة. والواقع أن الهجرة كانت، تاريخيا، قوة من أجل الخير في العالم. وما يثير القلق هو القنوات غير النظامية المتزايدة التي تتم من خلالها الهجرة في القارة وما يترتب عليها من عواقب من حيث الخسائر في أرواح المهاجرين وانتهاك حقوقهم الإنسانية، الأمر الذي يشكل تحديا. وتُعزى دوافع الهجرة، إلى حد كبير، إلى غياب الفرص الاقتصادية في بلدان المنشأ والوهم بأنه، حتى لو كانت الحياة صعبة في أي مكان آخر، غير أنها أفضل مما ه الوضع في المنزل. وفي مطلع يناير 2018، قدر مكتب المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا أن هناك نحو 576 ألف مهاجر أفريقي يمثلون 31 جنسية ويشكلون 93% من المهاجرين في ليبيا. ويشمل هذا العدد الوافدين الجدد والمهاجرين الذين كانوا في البلد لأكثر من ستة أشهر.

20. وفي نوفمبر الماضي، بعد صدور تقارير عن أسواق الرقيق في ليبيا حيث تم بيع شبان وشابات أفريقيين، أصدرتُ بيانا أدنتُ فيه بشدة الأعمال الخسيسة التي تنتافى مع المثل العليا لمنظمتنا والصكوك الأفريقية والدولية ذات الصلة. ودعوتُ إلى وضع حد فوري لهذه الأعمال وغيرها من أعمال الاتجار بالبشر، ورحبتُ بإعلان السلطات الليبية عن إجراء تحقيق، وطلبتُ إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن تجري أيضا تحقيقا لدعم السلطات الليبية. وقررتُ إيفاد مبعوث إلى ليبيا للتشاور مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين للاتفاق على خطوات عملية لدعم الجهود الرامية إلى معالجة محنة المهاجرين الأفريقيين في ليبيا.

21. وفي وقت سابق، نُوقشت وضع المهاجرين الأفريقيين الذين تقطعت بهم السبل في ليبيا بصورة متعمقة خلال الاجتماع الوزاري للجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا، الذي عقد في كيغالي في أكتوبر 2017. وحث الاجتماع الدول الأعضاء التي لديها مهاجرون تقطعت بهم السبل في ليبيا على زيادة جهودهم لإعادتهم إلى الوطن وإعادة إدماجهم. وطلب الممثل الليبي دعم الاتحاد الأفريقي لجهود بلاده

22. وفي الفترة من 26 إلى 28 نوفمبر 2017، سافرت مفوضة الشؤون الاجتماعية إلى طرابلس كمبعوثة خاصة لي. والتقت المفوضة برئيس المجلس الرئاسي الليبي ورئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني وأصحاب المصلحة الآخرين وكذلك مع ممثلي المجتمع الأفريقي في ليبيا. وزارت مبعوثتي الخاصة مركز احتجاج واحد تحت إشراف السلطات الليبية يستضيف نحو 3800 مهاجر. وإذ أكدت من جديد التزام الاتحاد الأفريقي بالعمل مع السلطات الليبية، شددت كذلك على الحاجة إلى توسيع عمليات الإجلاء الإنسانية الطوعية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد حُدد كهدف العودة الطوعية إلى الوطن لما بين 15000 و20000 من المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل في مراكز الاحتجاز الحكومية قبل نهاية يناير 2018.

23. وقد باشرتُ مشاورات رفيعة المستوى لحشد الدعم الدولي من أجل إيجاد حلول عملية للمسألة. وفي هذا الصدد، تم عقد اجتماع ثلاثي بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في 29 نوفمبر 2017 على هامش قمة الاتحاد الأفريقي-الاتحاد الأوروبي الخامسة المنعقدة في أبيدجان. واتفق الاجتماع على إنشاء فرقة عمل لإنقاذ وحماية أرواح المهاجرين واللاجئين على طول الطرق،

ولا سيما داخل ليبيا، فضلا عن التعجيل بالعودة الطوعية المدعومة إلى بلدان المنشأ وإعادة توطين المحتاجين من الحماية الدولية. ومن جانبها، اعتمدت قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بيانا مشتركا أدانت فيه بأقوى العبارات ما أعلن عنه من بيع المهاجرين الأفريقيين بالمزاد وأعربت عن عزمها الراسخ على العمل من أجل وضع حد فوري لهذه الممارسات الإجرامية وضمان رفاهية المهاجرين واللاجئين. ووافقت القمة أيضا على توعية الشباب على نطاق واسع بأخطار هذه الرحلات الخطرة وشبكات الاتجار.

24. عقدت فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي اجتماعها الأول في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، في 4 ديسمبر 2017. ووافقت فرقة العمل التي ترأسها مفوضة الشؤون الاجتماعية على العمل على ثلاثة مستويات: السياسية، ومستوى العمل، والتشغيلية. وقد ركزت فرقة العمل في البداية على العودة الطوعية إلى الوطن في غضون ستة أسابيع لما لا يقل عن 15,000 مهاجر تم تحديدهم في مراكز الاحتجاز التي تسيطر عليها الحكومة. وفي الوقت نفسه، سيستمر العمل لمعالجة القضايا الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك تقديم الدعم لأكثر الفئات ضعفا لتوفير بدائل للاحتجاز، فضلا عن إغلاق جميع مراكز الاحتجاز في نهاية المطاف ووضع حد لتجريم المهاجرين. وعقدت فرقة العمل اجتماعها الثاني في بروكسل في 14 ديسمبر 2017.

25. وفي 5 ديسمبر 2017، التقيت بالممثلين الدائمين لثلاث وعشرين دولة من الدول الأعضاء التي إما لديها مواطنون تقطعت بهم السبل في ليبيا أو تتقاسم حدودا مع ليبيا، واستغلت الفرصة لإطلاعهم على الجهود التي يقودها الاتحاد الأفريقي مع الشركاء. ودعوت الدول الأعضاء المعنية إلى إيفاد موظفين قنصليين وتقديم خدمات قنصلية بسرعة، بما في ذلك تحديد رعاياها وإصدار وثائق سفر طارئة. وناشدت أيضا السلطات الليبية ضمان سلامة وأمن المهاجرين المحتجزين في مراكز الاحتجاز التي تسيطر عليها الحكومة، وتيسير وصول الموظفين القنصليين من البلدان الأصلية ومسؤولي الاتحاد الأفريقي/المنظمة الدولية للهجرة إلى جميع مراكز الاحتجاز، وإصدار تصاريح للرحلات الجوية والهبوط لجميع شركات النقل الجوي التي تنقل مهاجرين. كما أعربت عن التقدير للدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم الدعم اللوجستي و/أو عرضت استضافة مهاجرين لإعادة توطينهم في إطار التضامن الأفريقي، وناشدت الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأفريقي المساهمة في هذه الجهود. وفي وقت لاحق، ووجهت، في 11 ديسمبر 2017، رسالة إلى رئيس المجلس الرئاسي الليبي للحث على اتخاذ إجراءات عاجلة لتيسير جهود إعادة المهاجرين الأفريقيين إلى أوطانهم وإعادة توطينهم.

26. ويسرني أن أبلغكم بأنه قد تم إحراز تقدم كبير في العودة الإنسانية الطوعية لأكثر من 11,000 مواطن أفريقي بدعم من المنظمة الدولية للهجرة والعودة المباشرة عن طريق الدول الأعضاء. وقد اتخذ عدد من البلدان الأفريقية المعنية، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، خطوات في هذا الصدد. وينبغي تعزيز هذه الجهود، وستواصل المفوضية حشد الدعم الدولي تحقيقا لهذه الغاية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون أي حل دائم لمسألة المهاجرين الأفريقيين جزءا من نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية للظاهرة واستعادة الأمن والاستقرار السياسي في ليبيا.

27. وفيما يتعلق بالتحقيق الذي أجرته اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، حتى لحظة إعداد هذا التقرير. لم تنتلق المفوضية ردا على طلبها لإيفاد بعثة إلى ليبيا. وفي رسالتي المذكورة أعلاه إلى رئيس المجلس الرئاسي الليبي، دعوت إلى التعاون الكامل مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وسأواصل متابعة هذه المسألة.

تسخير العائد الديموغرافي من خلال تمكين الشباب

28. يوجد في القارة الأفريقية أكثر سكان العالم شبابا حيث يزيد عددهم عن 400 مليون شاب تتراوح أعمارهم ما بين 15 و35 عاما. وأكثر من 75 في المئة من الأفريقيين هم دون سن الـ35. وبحلول عام 2025، سيكون ربع شباب العالم أفريقيين وسيشكلون، في عام 2040، أكبر قوى عاملة في العالم. وعليه، فإن تسخير هذا المورد أمر حاسم لتحقيق الرخاء المشترك والسلام والأمن الجماعيين، وتعزيز مكانة أفريقيا في الساحة العالمية. ويقضي تزايد عدد الشباب زيادة الاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإدراكا لأهمية هذا المورد البشري، أعلن المؤتمر بموجب مقرره رقم (XXVIII) Decision/AU/Dec.591 الصادر في 2017، عام 2017 سنة "تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب" ودعا إلى وضع خارطة طريق شاملة مشفوعة بمخرجات ومعالم واضحة لتوجيه الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن الخطوات الرئيسية التي يتعين اتخاذها نحو تسخير العائد الديموغرافي في أفريقيا. وقد تم تعيين الرئيس إدريس ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد، قائداً لموضوع العام ليؤيد تنفيذه.
29. كان عام 2017 بمثابة نقطة انطلاق للعمل الشامل في مجال تنمية الشباب من خلال منظور العائد الديموغرافي. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن تحقيق العائد الديموغرافي يتجاوز عام 2017 ويتطلب جهودا متضافرة ومستدامة من جميع أصحاب المصلحة. وخلال قمة يوليو 2017، دعا المؤتمر إلى اتخاذ إجراءات بعد عام 2017 للحفاظ على الزخم.
30. وفي المسيرة نحو "أفريقيا التي نصبو إليها"، من الأهمية بمكان ليس فقط ضمان حصول الشباب على وظائف ولكن أيضا توفير فرص عمل لائقة ومنتجة. في هذا الصدد، يجب أن تبدأ المناقشات حول خلق فرص العمل من تطوير مشاريع مستدامة كوسيلة لخلق فرص العمل. وغالبا ما يكون الشباب محرومين ماليا، مما يجعل من الصعب للغاية، إن لم يكن من المستحيل، الحصول على رأس المال اللازم لبدء العمل. وفي عام 2017، التزم المؤتمر بتخصيص واحد في المائة من الميزانية البرنامجية لتفعيل صندوق الشباب. وقد أحرزت المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين نحو إعداد هيكل إدارة الصندوق تقدما جيدا، وسيبدأ تشغيل الصندوق في عام 2018.
31. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في أفريقيا في عدم التطابق بين المهارات واحتياجات سوق العمل. وفي عام 2017، عقدت المفوضية مؤتمر "الحوار الأفريقي حول فرص العمل" جمع بين واضعي السياسات والأوساط الأكاديمية والجهات المانحة والمجتمع المدني والأهم من ذلك القطاع الخاص مثل أرباب العمل وذلك لمناقشة أزمة البطالة والبطالة الجزئية فضلا عن الحلول المحتملة بهدف الالتزام بالتعاون. وخلال المؤتمر، التزم القطاع الخاص بالعمل على تنمية المهارات مع أصحاب المصلحة الآخرين. وسيتم الحفاظ على صيغة "الحوار الأفريقي حول فرص العمل" كأداة للمساءلة وسيشمل الحوار أيضا التعاون الافتراضي لزيادة الإنتاج والاستفادة من الموارد الشحيحة.
32. بالمثل وفي ظل زيادة الوعي بدور التعليم والتدريب على الصعيدين الفني والمهني في خلق فرص العمل، تعمل المفوضية مع الدول الأعضاء، في إطار استراتيجية الاتحاد الأفريقي للتعليم والتدريب على الصعيدين الفني والمهني وعلى أساس نهج عملي، لتحسين النظم والمعايير. وفي عام 2017، أطلقت المفوضية عملية تقييم نظم التعليم والتدريب على الصعيدين الفني والمهني سعيا لتحسين تنفيذها. والهدف من ذلك هو توسيع نطاقها بدرجة كبيرة في عام 2018. كما أطلقت المفوضية، بالتعاون مع الحكومة الألمانية، مبادرة المهارات لأفريقيا كمشروع رائد لتوفير التمويل والدعم الفني لتحسين المهارات.
33. إضافة إلى ذلك، تنفذ المفوضية عددا من برامج إشراك الشباب لضمان استمرار الشباب الأفريقي في القيام بأدوار هامة في بناء أفريقيا التي نريدها، مع تنمية مهاراتهم القيادية. وقد استُخدمت فرقة الشباب المتطوعين للاتحاد الأفريقي عادة كأداة لتمكين الشباب من خلال العمل التطوعي. وفي عام 2017، خطت المفوضية خطوة إلى الوراء لتقييم البرنامج وتوسيع نطاقه بدرجة كبيرة. وعليه، تم وضع

استراتيجية جديدة لمعالجة بعض الاحتياجات القارية الحرجة. وكمثال على ذلك، تقوم المفوضية بنشر متطوعين شباب لدعم المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض في إنشاء مراكز إقليمية متعاونة من أجل تعزيز قدرته على الاستجابة الفعالة لنتفشي الأمراض. ويقترح البرنامج المنقح أيضا زيادة عدد عمليات النشر السنوية من 60 إلى 150 متطوعا من الشباب. وستمكن الاستراتيجية المفوضية أيضا من تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك مع المتطوعين السابقين للاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز دور الشباب من خلال التوجيه. وأخيرا، قامت المفوضية بإضفاء الطابع المؤسسي على نموذج الاتحاد الأفريقي كوسيلة لتقريب الاتحاد الأفريقي من شباب أفريقيا.

34. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزامها بتنمية الشباب. وعلى وجه الخصوص، أحث البلدان التي لم تتخذ بعد خطوات لتصبح أطرافا في الميثاق على أن تقوم بذلك. وحتى الآن، وقعت 42 دولة عضوا على الميثاق، وصدق 38 بلدا عليه. وأحث جميع الدول الأعضاء على زيادة تمويل تنمية الشباب على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

تشجيع ثقافة القراءة

35. هناك جيل من الشباب الأفريقي ينمو مع معرفة محدودة بكتابتنا الأفريقيين البارزين. وقد أنتجت قارتنا كتابا متميزين من كتاب القصص الخيالية والكتاب المسرحيين وإحصائي العلوم الإنسانية. وتوفر هذه الأدبيات الغنية مصدرا لا يقدر بثمن بالنسبة للشباب عندما يسعون إلى تثقيف وتمكين أنفسهم.

36. إن عدد الكتب المنتجة في القارة وعدد المكتبات وبائعي الكتب، وفي المقام الأول، عدد القراء، قليل جدا. وكتابتنا المتميزون من أمثال ليوبولد سيدار سنغور، وول سوينكا، بيراجو ديوب، تشينوا أشيبي، أحلام مستغانمي، ونغوجي وا ثيونغو، نور دين فرح، بوتشي إيمشيتا، شيماماندا نغوزي أديشي، إسماعيل بيه، ليلي أبو ليلي، نظيفة محمد، وبريتن بريتنباخ، بيانياوانغا وينانا، نجيب محفوظ، كين بوجول، ليونارو ميانو، ألان موبانكو، وبن عكري، على سبيل المثال لا الحصر، ليسوا معروفين بما فيه الكفاية تقريبا لدى شبابنا، خاصة وأن النظم التعليمية لم تشجع المحتوى الأفريقي بشكل استباقي. إضافة إلى ذلك، فتقافة القراءة مهددة بالهيمنة المتزايدة للوسائط الاجتماعية. على هذه الخلفية، أشيد بالوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التعليم والعلم والتكنولوجيا الذين، خلال اجتماعهم الأخير المنعقد في القاهرة، مصر، في أكتوبر 2017، دعوا إلى وضع برامج لتشجيع ثقافة القراءة لدى الأطفال والشباب والكبار، وكذلك إلى التعريف بالكتاب الأفريقيين وتعزيز المحتوى الأفريقي في المناهج الدراسية، تمشيا مع استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا التي اعتمدها المؤتمر في يناير 2016...

37. وتعتزم المفوضية عكس هذا الاتجاه بتوفير آلية ومناسبة للاحتفال بكتاب القارة وقراءها. وتحقيقا لهذه الغاية، تخطط المفوضية لاستحداث جائزة الكتاب الأفريقيين وأسبوع أفريقي للقراءة. وعلى مدى السنوات القادمة، ستستخدم المفوضية جميع الوسائل المتاحة لإعطاء مكانة عالية للكتاب والناشرين وبائعي الكتب وأمناء المكتبات، وبالتالي تعزيز ثقافة القراءة في جميع أنحاء القارة. وعند القيام بذلك، ستعمل المفوضية على نحو وثيق مع لجنة رؤساء الدول العشرة المكلفين بمناصر التعليم في القارة. وإنني مقتنع بأن المفوضية، من خلال هذه الآليات، ستسهم في تنوير وتمكين شباب أفريقيا.

مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة
موضوع عام 2018: عام أفريقيا لمكافحة الفساد

38. أعطى اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد في عام 2003 ودخولها حيز النفاذ في عام 2006 الأمل للكثيرين في أفريقيا بأن الحكومات في جميع أنحاء القارة عازمة على مكافحة الفساد. وقد وقعت حتى الآن تسع وأربعون دولة عضوا على الاتفاقية، بينما صدقت عليها ثمان وثلاثون دولة. وفي حين أن التقدم المحرز يستحق الثناء، فإن من دواعي القلق أنه، بعد مضي خمسة عشر عاما، لا يزال الفساد يحكم قبضته على القارة حيث اتخذ أشكالاً مختلفة. ولا يزال يعرقل الجهود الرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي، والتحول الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق السلام والأمن. فهو يخلق عدم المساواة ويضعف سيادة القانون.

39. تقرر أجنده 2063 بأن الحكم الرشيد هو أحد الشروط المسبقة لتحقيق أفريقيا تتمتع بالازدهار والسلام. الأمر الذي يعطي شعورا بالحاجة الملحة لمكافحة الفساد. وبإعلان عام 2018 السنة الأفريقية لمكافحة الفساد، جددت أجهزة صنع السياسة التزام أفريقيا بإنهاء هذه الآفة. وموضوع السنة الأفريقية لمكافحة الفساد (مشروع 2018) هو: "كسب المعركة ضد الفساد: مسار مستدام لتحويل أفريقيا". وقد تم تعيين الرئيس محمّدو بوهاري من نيجيريا قائدا للسنة الأفريقية لمكافحة الفساد. والهدف العام من السنة الأفريقية لمكافحة الفساد هو تعزيز مكافحة الفساد والإفلات من العقاب في القارة بوصف ذلك طريقا مستداما لأفريقيا مزدهرة وسلمية. وتشمل الأهداف المحددة الأخرى لإعلان السنة ما يلي:

- تقييم التقدم المحرز في مكافحة الفساد واعتماد أفضل الممارسات منذ بدء سريان اتفاقية الفساد؛
- زيادة مساحة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في مكافحة الفساد في أفريقيا؛
- تقييم مستوى التصديق على الصكوك الإقليمية والقارية والدولية ذات الصلة والتي لها تأثير مباشر على مكافحة الفساد على الصعيد الوطني وإدراجها في التشريعات الوطنية وتنفيذها؛
- تشجيع الدول الأعضاء على وضع سياسات وخطط عمل وبرامج من أجل تعزيز مكافحة الفساد في أفريقيا؛
- تحديد موقف أفريقي موحد بشأن استرداد الأصول الأفريقية الواقعة تحت ولايات قضائية أجنبية؛
- تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في مجال مكافحة الفساد؛
- الإسهام في تنفيذ سياسات مكافحة الفساد.

40. ويحدوني الأمل في أن تضم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، إلى جهود المواطنين وأجهزة الاتحاد الأفريقي وجميع الأطراف الأخرى، للقضاء على الفساد الذي يضر بحياة الملايين من الأفريقيين، ولا سيما الفقراء والمهمشين من السكان. ومن المتوقع أيضا أن تتقدم عملية جميع وثائق الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على التشريعات الزمنية وتنفيذها. ولا يساورني أدنى شك في أن مكافحة الفساد بشكل مركز ستسهم إسهاما كبيرا في تحقيق أجنده 2063 وتنفيذ الخطط الإنمائية الأخرى ذات الصلة.

التدفقات المالية غير المشروعة

41. أود أن أشير إلى أنه، إدراكا بالآثار الضارة للتدفقات المالية غير المشروعة، اعتمد الاجتماع السنوي الرابع لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية المشترك بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا قرارا ينص على إنشاء فريق رفيع المستوى معني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. وتم تدشين الفريق في فبراير 2012، برئاسة الرئيس السابق لجمهورية جنوب أفريقيا تابو مبيكي.

42. على مدى السنوات الخمسين الماضية، فقدت أفريقيا ما يقدر بأكثر من تريليون دولار من جراء التدفقات المالية غير المشروعة، ما يمثل تقريبا مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها أفريقيا

خلال نفس الفترة. وبما أن التدفقات المالية غير المشروعة تشمل الأموال المكتسبة أو المنقولة أو المستغلة بصورة غير مشروعة، فإنها تحرم أفريقيا ما يزيد عن 50 بليون دولار سنويا.

43. يسهم الانتشار الواسع النطاق للتدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا في تقويض قدرة الدولة ويؤثر على إمكانات القارة في تمويل أجندتها الإنمائية على نحو كاف. وهذه مسألة تثير قلقا بالغا بالنظر إلى المستويات العالية للفقر والاحتياجات من الموارد وتغير المشهد العالمي للمساعدة الإنمائية الرسمية في جميع أنحاء أفريقيا.

44. تشير التقديرات الحالية إلى أن الأنشطة التجارية (سوء التسعير التحويلي، وسوء التسعير التجاري، والإفراط في تحرير الفواتير، والخدمات الوهمية، واستخدام العقود غير المتكافئة) والتهرب الضريبي، تعتبر إلى حد بعيد أكبر عوامل التدفقات المالية غير المشروعة التي تمثل 65%؛ و(غسل الأموال والاتجار بالأشخاص وتهريبهم والمخدرات والأسلحة وما إلى ذلك) بنسبة 30%؛ والفساد وسوء استخدام المنصب نحو 5%. ولئن كان من المسلم به على نطاق واسع أن الفساد يسهل جميع الجوانب الأخرى للتدفقات المالية غير المشروعة، فإن الأرقام تدل على أن أهميته محدودة.

45. ويساورني القلق بوجه خاص لأن مصادر التدفقات المالية غير المشروعة موجودة من داخل أفريقيا. ولذلك فإن المسؤولية الأساسية عن القضاء على المصادر تقع على عاتق الدول الأعضاء. وهي مسألة تتطلب اتخاذ إجراء عاجل، لأن الأدلة الحالية تبين أن اتخاذ إجراءات فورية للحد من التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا سيوفر مصدرا رئيسيا للأموال في الأطر الإنمائية العالمية والقارية في المستقبل القريب، وهي أجندة 2063 وخطة 2030. وعلاوة على ذلك، فإن النجاح في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة سيؤدي إلى توليد آثار إيجابية في مجال الحكم في أفريقيا، مما يؤدي إلى تحسينات مستدامة في بيئة الأعمال التجارية.

46. اعتمدت الدورة العادية الرابعة والعشرون للمؤتمر في يناير 2015 إعلانا خاصا بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، من بين أمور أخرى (1) يلزم الدول الأعضاء بتنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى؛ (2) يطلب إلى الفريق مواصلة ضمان تنفيذ التوصيات على الصعيد العالمي؛ (3) يطلب إلى المفوضية أن تقدم، عن طريق الفريق، تقارير مرحلية إلى المؤتمر سنويا. وفي إطار الإعلان الخاص للاتحاد الأفريقي، وضع الفريق مصفوفة خطة عمل قائمة على النتائج لتوجيه وتسجيل إنجازات البلدان الأفريقية بصورة دورية للحد من التدفقات المالية غير المشروعة وتتضمن المصفوفة إجراءات مقترحة تغطي 24 مجالا محددة، على أساس التوصيات الرئيسية للفريق الرفيع المستوى. وفي سياق تنفيذ الإعلان الخاص، ستواصل المفوضية العمل مع الدول الأعضاء لضمان تقديم ردود الفعل ذات الصلة واتخاذ الخطوات اللازمة للمتابعة. وفي هذا الصدد، وجهت مؤخرا رسالة إلى وزراء المالية في جميع الدول الأعضاء للحصول على دعمهم وتعاونهم.

47. واصلت المفوضية خلال عام 2017، دعم الجهود التي يبذلها الفريق الرفيع المستوى لتعبئة الدعم الدولي وبناء تحالفات حول هذه المسألة. وأهنئ المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة على المبادرة التي أدت إلى اعتماد الجمعية العامة في ديسمبر 2016 قرارا بشأن التدفقات المالية غير المشروعة. وأدعو المجموعة الأفريقية إلى مواصلة دفع هذه المسألة إلى نهايتها المنطقية من خلال التنفيذ الكامل للقرار.

التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعي والتكامل الإقليمي
التوقعات الاقتصادية لأفريقيا في عام 2017

48. ارتفع النمو الاقتصادي الإجمالي في أفريقيا إلى 3,1% في 2017 بعد أن شهد أدنى نمو له بنسبة 1,7% في 2016. شهد الاقتصاد الأفريقي نموا بسبب الانتعاش الطفيف في أسعار السلع الأساسية وتحسين الظروف المحلية بدعم من تحسين إدارة الاقتصاد الكلي. وأدى النمو في الاستهلاك الخاص وزيادة الاستثمار إلى الانتعاش في نمو أفريقيا على الرغم من الانخفاض النسبي لأسعار السلع الأساسية، والظروف الجوية السيئة، والظروف الاقتصادية العالمية الهشة التي أثرت على بعض البلدان. وتعتبر أفريقيا ثاني أسرع منطقة نموا بعد شرق وجنوب آسيا (5,9%)، تليها جنوب شرق أوروبا (2,5%) ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (1%).
49. ظل النمو قويا نسبيا في معظم البلدان الأفريقية، على الرغم من التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم منذ منتصف عام 2014. وقد نمت أكثر من 70 في المائة من البلدان الأفريقية بمتوسط نمو يتجاوز 3% في عام 2017. ونمت حوالي 25 في المائة من البلدان الأفريقية بمعدل نمو متوسط قدره 5% وما فوقها في عام 2017. أدى الانتعاش في بعض الاقتصادات الكبرى واستمرار النمو القوي في الاقتصادات الأخرى إلى دعم نمو القارة في عام 2017. وبوجه عام، لا يزال هناك قدر أكبر من المرونة في عام 2017 في الاقتصادات الأصغر حجما وغير السلعية، فضلا عن عدم التجانس الكبير بين الأقاليم الفرعية والتجمعات الاقتصادية.
50. على الرغم من ضغوط التضخم التي تراجعت في بعض البلدان في 2017، لا يزال التضخم مرتفعا، حيث سجل 13% في 2017 مقابل 10% في 2016. وقد أدى أثر ارتفاع أسعار النفط، وتعزيز الطلب المحلي، وتخفيض قيمة العملة، إلى ارتفاع تكاليف الواردات، وزاد من حدة ضغوط التضخم في القارة. غير أن ذلك سيعوض إلى حد ما بانتهاج سياسات نقدية متشددة وزيادة الإنتاج الزراعي في بعض البلدان. وبالمثل، فإن التقلبات العالية في أسعار الصرف التي شهدتها عدد كبير من العملات الأفريقية في 2016 ضعفت وأصبحت العملات أكثر استقرارا في 2017.

الأداء التجاري والصناعي لأفريقيا

51. ازدادت الصادرات السلعية لأفريقيا بنسبة 8,9% في 2017، أي ضعف نمو التجارة العالمية بنسبة 4,3% بسبب الانتعاش في الاقتصاد العالمي وخاصة في الشركاء التجاريين لأفريقيا والانتعاش العام في النشاط التجاري العالمي. في الربع الأول من 2017، ارتفعت صادرات أفريقيا إلى الصين بنسبة 46% مع ارتفاع الصادرات الزراعية بنسبة 18%، مقارنة مع نفس الفترة من 2016. وساهم الارتفاع الحاد في أسعار السلع مثل النحاس منذ بداية 2017 في تحقيق مكاسب كبيرة في القيمة التجارية مع الصين. حيث ارتفع إجمالي التجارة الصينية مع أفريقيا بنسبة 16,8% في الربع الأول من 2017.
52. غير أن صادرات أفريقيا إلى العالم لا تزال قليلة التنوع وتسيطر عليها السلع الأولية، ولا سيما صادرات الهيدروكربونات وغيرها من الصادرات المعدنية. وفي الفترة ما بين 2010 و 2015، شكلت الهيدروكربونات 55% من صادرات أفريقيا، حيث بلغت الصناعة التحويلية 18% فقط. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها أفريقيا للتصنيع، لا تزال حصة القطاع الصناعي في أفريقيا في الصادرات الصناعية العالمية أقل من 1%، وهي حصة شهدت مزيدا من الانخفاض منذ عام 2010. وبالتالي، فإن تنوع الاقتصادات يمثل ضرورة ملحة بالنسبة لأفريقيا.
53. لا تزال أفريقيا تعاني من تدني المستوى فيما يتعلق بسلاسل القيم العالمية. أما التصنيع في جميع أنحاء القارة فلم ينطلق بعد. وظلت السلع الخام تهيمن على أكثر من 60% من إجمالي صادرات البلدان الأفريقية مع الحد الأدنى من القيمة المضافة. وتنفق البلدان الأفريقية نحو 30 مليار دولار أمريكي سنويا لاستيراد الأغذية المصنعة من المكونات التي غالبا ما تكون وفيرة في القارة. ويمكن عكس هذا الاتجاه من خلال التصنيع الزراعي ذي القيمة المضافة الذي من شأنه أن يساهم في خلق فرص عمل لا حصر لها، ولا سيما بالنسبة للتعداد المتنامي للشباب. وفي هذا الخصوص، شرع الاتحاد الأفريقي في

وضع استراتيجية للسلعة كأداة هامة لتعزيز التحول الهيكلي لأفريقيا وإضافة القيمة والتصنيع القائم على السلع.

54. زادت التجارة الأفريقية البينية من 10 إلى 16% من إجمالي تجارة أفريقيا في السنوات الخمس الأخيرة. ومع ذلك، لا يزال مستوى التجارة الأفريقية البينية يُقارن بشكل غير ملائم مع أقاليم أخرى من العالم - معدل التجارة البينية الإقليمية في الاتحاد الأوروبي هو 70% و 52% في آسيا، و 26% في أمريكا الجنوبية.

القطاع الخاص وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

55. بالنسبة للاقتصادات الأفريقية، تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من الشركات في القارة، وتساهم في أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل نحو 63% من العمالة في البلدان المنخفضة الدخل. وعلى الرغم من أهميتهما، فهناك تركيز أقل للسياسات على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن شأن تقديم مساعدة فعالة للشركات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا، ولا سيما في قطاع الصناعات التحويلية، أن يضمن للقارة الاستفادة من خلق فرص العمل لسكانها الشباب وزيادة استفادتها من المنتجات المحلية، مع زيادة سلاسل القيم الإقليمية.

56. ألاحظ بأسف أن تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا، لا يزال يواجه تحديات عديدة. ويمكن أن تكون البيئة التي يعمل فيها أكثر مواتية في ظل توافر أطر مؤسسية أفضل تمكن اكتساب المهارة والتطوير من أجل الانتقال من الطابع غير الرسمي "المضر"، والوصول إلى التمويل اللازم لتحفيز الابتكارات وتعزيز مشاركته في عمليات التصنيع وسلاسل القيمة. كما يواجه القطاع الخاص في أفريقيا ثغرات في المهارات وعدم تطابق في المهارات مما يحد من قدرته على أداء دوره كعامل حفاز للتنمية الصناعية والتحول الأوسع نطاقا في القارة. على سبيل المثال، وفقا للمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، هناك حاجة إلى 4 ملايين مهندس إضافي و 70,000 من الفنيين الزراعيين لدعم التنمية الصناعية في أفريقيا.

التوقعات والمخاطر على المدى المتوسط

57. يبدو أن آفاق النمو في أفريقيا مواتية على المدى المتوسط مدفوعا باستمرار الإدارة الحكيمة للاقتصاد الكلي والطلب المحلي القوي، مدعوما بزيادة الاستثمار العام والخاص، ولا سيما في البنى التحتية في معظم البلدان. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو 3,6% في 2018 و 3,8% في 2019. غير أن بطء انتعاش النمو في الاقتصادات المتقدمة والناشئة وتشدد الأسواق المالية في الاقتصادات المتقدمة النمو قد يستمران في التأثير سلبا على الطلب على الصادرات والحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا. إن مستويات الدين العام مستدامة، ولكنها لا تزال مرتفعة، وتدعو إلى ضرورة استثمار الأموال المقترضة في قطاعات إنتاجية لتوليد عوائد يمكن أن تسمح بالسداد في الوقت المناسب وتعزز فرص النمو للبلدان.

58. نظرا إلى الوضع الاقتصادي السائد في القارة حاليا والمذكور أعلاه، أود أن أبرز مايلي:

- (1) تحتاج أفريقيا إلى التنويع اقتصاديا وإضافة القيمة من خلال التصنيع القائم على السلع الأساسية، وزيادة الإنتاجية في القطاعات الزراعية وغير الزراعية؛
- (2) تعزيز التصنيع في أفريقيا في تلبية متطلبات الشركات الخاصة، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل العمود الفقري للقطاع الخاص الأفريقي. ولا شك في أن القارة بحاجة إلى تعزيز "صنع في أفريقيا" الذي يضطلع فيه القطاع الخاص، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بدور حاسم.

(3) ينبغي أن تكون السياسات الصناعية في أفريقيا متسقة مع السياسات الأخرى، بما في ذلك السياسات التجارية لتعزيز القيمة المضافة والتنوع الاقتصادي. ويمكن أن تشمل هذه السياسات "الحماية الذكية"، التي يمكن للقطاعات الصناعية الناشئة أن تطور الإنتاجية من خلال التعلم عن طريق العمل، ورفع مستوى التكنولوجيا، ودعم الشركات الرائدة، وتخفيض التعريفات على المدخلات المستوردة إلى القطاعات الصناعية، فضلا عن الحد من الحواجز أمام واردات الخدمات التي تعتبر مدخلات للقطاع الصناعي. وينبغي للسياسات الصناعية أيضا أن تولي اهتماما لتطوير خدمات المنتجين، مثل التصميم والتسويق والعلامات التجارية التي تعزز شعار "صنع في أفريقيا".

(4) إن أهمية حشد التمويل لدعم القطاع الخاص في أفريقيا لا يحتاج إلى تأكيد حيث أن من شأن تعزيز تنمية الأسواق المالية، لتسخير الموارد المحلية من أجل التنمية طويلة الأجل، المتاحة لمجموعة الجهات الفاعلة الاقتصادية، أن يسهم بشكل كبير في تحسين قدرة القطاع الخاص في أفريقيا على المشاركة في التنمية في أفريقيا وتنمية سلاسل القيمة. وعلى المستويين الإقليمي والقاري، يمكن أن يكون تسخير التدفقات المالية عبر الحدود من الأفريقيين في المهجر أمرا بالغ الأهمية لتنمية القارة. ويمكن أن تساعد المبادرات الرامية إلى تعزيز استخدام قنوات التحويلات المالية، وخفض التكاليف المرتبطة بها، وتعبئة التحويلات المالية لأغراض الاستثمار، على توجيه تمويل الأفريقيين في المهجر لعملية التصنيع في الاقتصادات الأفريقية.

(5) ومن المهم أيضا التأكيد على أن قارتنا ستضطر إلى العمل بنشاط على تعزيز جميع الوسائل الممكنة لتعبئة الموارد المحلية وكذلك الأجنبية. ويشمل ذلك تسخير السيولة الزائدة في القطاع المصرفي من أجل التنمية (ولا سيما في مشاريع التنمية طويلة الأجل)، ووقف التدفقات المالية غير النظامية من أفريقيا.

(6) ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز منابر الحوار بين القطاعين العام والخاص على جميع المستويات، بغية الاستفادة من حسن نية القطاع الخاص في أن يكون شريكا يعتمد عليه في تنمية أفريقيا. وتعتبر اتفاقية التجارة الحرة مثلا على ذلك، حيث أن نجاح المبادرة يكمن، إلى حد كبير، في القدرة على إشراك القطاع الخاص في جميع مراحل العملية - من المفاوضات إلى التنفيذ والرصد والتقييم.

التكامل الإقليمي

59. يعتبر التكامل الاقتصادي المتسارع أمرا حيويا لتنميتنا وازدهار شعبنا. إنه أمر حتمي، وليس خيارا. وبالافتقار مع حرية تنقل الأشخاص والسلع في جميع أنحاء القارة، سيوفر التكامل بالتأكيد حولا ذاتية للفقر وآفة الهجرة غير النظامية.

60. يسعدني أن أبلغكم عن إحراز تقدم ملموس في أجندة تكاملنا، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. في مطلع ديسمبر 2017، استضافت حكومة النيجر الاجتماع الرابع لوزراء التجارة في الاتحاد الأفريقي. وقد اختتم اجتماع نيامي، الذي حضرته، المرحلة الأولى من المفاوضات بشأن منطقة التجارة القارية، وفقا للمقرر الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد في يونيو 2015 في جوهانسبورغ وبصورة أكثر تحديدا، أقر وزراء التجارة الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية، إلى جانب بروتوكول التجارة في الخدمات. وفي 8 يناير 2018، كتبت إلى جميع رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لإطلاعهم على التقدم المحرز وللحصول على دعمهم المتواصل لاستكمال عملية التفاوض بشأن منطقة التجارة الحرة القارية. وسيقدم الرئيس إيسوفو تقريرا، بصفته مناصر لمنطقة التجارة الحرة القارية، تقريرا إلى المؤتمر. وإني أتطلع إلى اعتماد التوصيات الواردة فيه، بما في ذلك الدعوة إلى عقد قمة استثنائية للتوقيع على اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية. وبعد إجراء

المشاورات المناسبة، أعتزم تعيين فريق من المبعوثين لتوعية الدول الأعضاء بضرورة الإسراع بالتوقيع والتصديق على الاتفاق والبروتوكول الملحق به، بعد اعتماد مؤتمر الاتحاد هذين الصكين. وسيتواصل هؤلاء المبعوثون أيضا مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتوضيح فوائد منطقة التجارة الحرة القارية وضمان الملكية الكاملة لعملية التنفيذ.

61. إن منطقة التجارة الحرة القارية، التي تعد من المشاريع الرئيسية لأجندة 2063، تنطوي على وعد بإنشاء سوق يزيد على 1,2 بليون نسمة. وسيؤدي تنفيذها إلى زيادة كبيرة في التجارة البينية الأفريقية، وخلق وفورات الحجم وسلاسل القيمة الإقليمية؛ وزيادة فرص العمل، في الوقت الذي يلزم فيه بذل جهود متجددة لتلبية احتياجات شباب أفريقيا والاستفادة الكاملة من العائد الديمغرافي. وستكون هناك مرحلة ثانية من المفاوضات تركز على سياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار في وقت لاحق من هذا العام. وإنني أتطلع إلى أن تستكمل هذه العملية عما قريب.

62. وإنني أرحب ترحيبا حارا بهذا التطور الإيجابي والمهم، وأشيد بجميع المعنيين، على وجه الخصوص رئيس التجير إيسوفو محمد، لقيادته والتزامه. كما أعرب عن تقديري للوزراء وكبار المسؤولين والمفاوضين الرئيسيين للدول الأعضاء، وكذلك لممثلي المجموعات الاقتصادية الإقليمية. كما أعرب عن امتناني لشركائنا الفنيين، بمن فيهم اللجنة الاقتصادية لـفريقيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الأفريقي للتنمية، التي كان دعمها لمفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية أمرا لا يقدر بثمن.

63. وأود أيضا أن أذكر بأن المؤتمر اعتمد في دورته العادية الرابعة والعشرين في يناير 2015 إعلانا بشأن تنفيذ مقرر ياموسوكرو نحو إنشاء السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي بحلول 2017. وأعلنت إحدى عشرة دولة عضوا خلال قمة يناير 2015، عن التزامها الرسمي بتنفيذ مقرر ياموسوكرو نحو إنشاء سوق أفريقية موحدة للنقل الجوي بحلول 2017. وقد سجلت المفوضية حتى الآن الالتزام الرسمي من 23 دولة عضوا هي: بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، مصر، إثيوبيا، الجابون، غانا، غينيا، كينيا، ليبيريا، مالي، موزامبيق، النيجر، نيجيريا، رواندا، سيراليون، جنوب أفريقيا، سوازيلند، توجو، زيمبابوي. بيد أنه لم يكن بالإمكان إطلاق سوق النقل الجوي الواحد في عام 2017، بسبب التأخير في اعتماد الصكوك التنظيمية الرئيسية. وبعد الانتهاء من الإطار التنظيمي المطلوب، سوف يتم إطلاق سوق النقل الجوي الأفريقي الواحد أثناء قمة يناير 2018.

64. في رسالة وجهتها إلى جميع رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في ديسمبر 2017، شددت على أن أفريقيا ستحقق مكاسب اقتصادية كبيرة بتحرير وتوحيد سوق النقل الجوي الداخلي. وهذا في الواقع مشروع سريع المنال لا يتطلب استثمارا هائلا في الموارد المالية أو الفنية. كما أن السياسات البسيطة والتدريبية والإصلاحات التنظيمية كلها مطلوبة لتحفيز النمو الهائل في صناعة الطيران في أفريقيا. وسيؤثر ذلك بدوره تأثيرا إيجابيا على القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى. ومن شأن فتح أسواق النقل الجوي أن يؤدي إلى زيادة سريعة في الطرق وعدد الرحلات الجوية، مما سيحفز المزيد من الفرص للاستثمارات عبر الحدود في صناعات الإنتاج والخدمات، بما في ذلك السياحة. وعلاوة على ذلك، فإن توصيل النقل الجوي له دور لوجستي كبير في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية والبروتوكول حول حرية تنقل الأشخاص. وأغتنم هذه الفرصة لأثني على الدول الأعضاء الثلاث والعشرين التي تعهدت بتنفيذ إعلان ياموسوكرو، وأحث جميع الأطراف الأخرى من أجل الانضمام إلى هذا المشروع البالغ الأهمية لمنفعة القارة جمعاء بدون تأخير.

65. بصورة أعم، كثفت المفوضية جهودها الرامية إلى تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا من أجل إنشاء البنية التحتية الإقليمية اللازمة للربط القاري. ووصلت بعض مشاريع برنامج تطوير البنية

التحتية في أفريقيا إلى مرحلة متقدمة جدا، منها مشروعان للطاقة الكهرومائية في شرق وغرب أفريقيا (روزيزي الثالث) وسد سامباغالو. وتستمر الجهود أيضا فيما يتعلق بمشروع المعهد الدولي الثالث المعني بالغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، وجهت رسالة إلى الرئيس جوزيف كابيلا كابانج في 5 ديسمبر 2017 لإعادة تأكيد دعم اللجنة لمشروع المعهد الدولي الثالث المعني بالغابات واستعداده لمواصلة العمل مع جميع الشركاء المعنيين لتيسير بدء المشروع في وقت مبكر. وأوصيت بإنشاء لجنة استراتيجية رفيعة المستوى تشارك فيها مفوضية الاتحاد الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية، ووكالة النيباد، لدعم الجهود الجارية، وتقديم المشروع خلال قمة يونيو - يوليو 2018. ويسعدني أيضا أن أبلغكم بأنه يجري إحراز تقدم فيما يتعلق بالمبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة، التي سيقدم الرئيس ألفا كوندي تقريرا عنها إلى مؤتمر الاتحاد .

المؤسسات المالية الأفريقية

66. تنص المادة 19 من القانون التأسيسي على إنشاء ثلاث مؤسسات مالية عمومية أفريقية، هي المصرف الأفريقي للاستثمار، وصندوق النقد الأفريقي، والمصرف المركزي الأفريقي. ولهذه المؤسسات هي أهمية بالغة للتمويل المستدام للتحوّل الاجتماعي - الاقتصادي في أفريقيا.
67. فيما يتعلق بالبنك الأفريقي للاستثمار، اعتمد مؤتمر الاتحاد البروتوكول المنشئ للبنك في فبراير 2009. ولحد الآن، كان هناك اثنان وعشرون توقيعًا مسجلًا للصكوك القانونية للبنك هي: أنجولا وبنين وبوركينا فاسو وتشاد وكوت ديفوار وجزر القمر وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية الجابون وجامبيا وغانا وغينيا - بيساو وغينيا وليبيا وليبيريا ومدغشقر والنيجر والسنغال، وسيراليون، وسان تومي وبرينسيبي، وتوجو، وزامبيا. ومن بين هذه البلدان، أقدمت خمسة بلدان فقط على التصديق وهي: بنين وبوركينا فاسو والكونغو وليبيا وتوجو.
68. فيما يتعلق بصندوق النقد الأفريقي، تم اعتماد البروتوكول والنظام الأساسي في يونيو 2014 أثناء الدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمر الاتحاد التي عقدت في مالابو، غينيا الاستوائية. تم تسجيل تسعة توقعات وهي: بنين والكاميرون وتشاد والكونغو وغانا وغينيا بيساو وموريتانيا وساو تومي وبرينسيب وزامبيا. وبخصوص المصرف المركزي الأفريقي، اعتمدت الاستراتيجية المشتركة لإنشائه في مالابو في يوليو 2015 أثناء جمعية رابطة المصارف المركزية الأفريقية. وأجاز الوزراء الأفريقيون للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الاستراتيجية في مارس 2016 وينتظر موافقة مؤتمر الاتحاد عليها.
69. يساورني القلق إزاء بطء وتيرة تنفيذ المقررات التي اتخذها مؤتمر الاتحاد. وأحث الدول الأعضاء على اتخاذ الخطوات اللازمة لإتاحة التفعيل المبكر للمؤسسات المالية.

حرية تنقل الأشخاص وجواز السفر الأفريقي

70. تمثل حرية حركة السكان في أفريقيا ركيزة أساسية لعملية التكامل القاري. وتقوم أسس معاهدة أبوجا لعام 1991 بشأن الجماعة الاقتصادية الأفريقية في الأساس على تيسير حرية تنقل الأشخاص في أفريقيا تدريجيا. ويؤكد المقرر (XXVIII) EX.CL/Dec.908 الصادر في يناير 2016 بشأن نتائج خلوة المجلس التنفيذي في مأكالي في يناير 2016 والتزامه بحرية تنقل الأشخاص والسلع. ويعزز ذلك مقرر مؤتمر الاتحاد (XXV) Assembly/AU/Decl.6 الصادر في يونيو 2015، الذي كرر فيه تأكيد الالتزامات السابقة الرامية إلى التعجيل بحرية التنقل والاندماج في القارة، وكلف المفوضية بوضع بروتوكول بشأن حرية الحركة بحلول يناير 2018.
71. في حين أن أجندة التكامل الأفريقي في مجالات التجارة والسلع والخدمات قد شهد تقدما، فإن التكامل من خلال حرية تنقل الأشخاص لم يحرز تقدما مماثلا، نتيجة لعدم وجود السياسة اللازمة. غير أنني

سعيد بأن العديد من الدول الأعضاء قد اتخذت مؤخرًا خطوات بتسريع التطلع إلى إزالة كافة الحواجز أمام سفر الأفريقيين في مختلف أنحاء القارة لغرض الأعمال التجارية أو العمل أو التعليم أو السياحة. وتسمح دول مثل السنغال لجميع المواطنين الأفريقيين لدخولها من دون تأشيرة أو الحصول على تأشيرة عند الوصول، وتشمل الدول الأخرى التي اعتمدت نظام الحصول على تأشيرة عند الوصول لجميع الأفريقيين رواندا، غانا، نيجيريا وكينيا وجزر القمر ومدغشقر والصومال وجيبوتي، بينما تحقق بلدان أخرى تقدمًا من خلال تطبيق سياسة الحصول على التأشيرة عند الوصول لأغلب الأفريقيين. وتشمل هذه البلدان غينيا بيساو، أوغندا توجو والراس الأخضر موريشيوس، موريتانيا، موزمبيق، تنزانيا وغيرها.

72. بناءً على هذه التطورات، فإن وضع واعتماد بروتوكول بشأن حرية تنقل الأشخاص انسجامًا مع مختلف السياسات الوطنية والإقليمية في مجال نظم التأشيرات وتصاريح الإقامة والحق في إنشاء المنشآت يعد تطورًا نرحب به في مسيرتنا نحو التكامل الإقليمي. وفي الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالهجرة واللجئين والمشردين التي عقدت في كيجالي في الفترة من 20 إلى 21 أكتوبر 2017، تم إعداد مشروع بروتوكول لمعاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية يتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة وحق التوطين، فضلًا عن خارطة طريق تنفيذ مشروع البروتوكول. ومشروع البروتوكول الذي ينص أيضًا على أن تعتمد الدول الأعضاء جواز السفر الأفريقي لمواطنيها قد خضع للمراجعة من قبل اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون العدلية والقانونية المنعقدة في أديس أبابا، في نوفمبر 2017.

73. يعرض الآن مشروع البروتوكول على مؤتمر الاتحاد لاعتماده. وسيبدأ سريانه إما في تاريخ اعتماده من قبل مؤتمر الاتحاد أو بعد ثلاثين (30) يومًا من استلام صك التصديق الخامس عشر. وبالنظر إلى الحماس الجدير بالثناء والجهود الهادفة التي أبدتها الدول الأعضاء بشأن مناقشة مشروع البروتوكول وإعداده، فإنني أعرب لمؤتمر الاتحاد عن إشاراتي بالخيار السابق لدخوله حيز النفاذ.

سلامة الأغذية، التغذية والأمن الغذائي

74. إن قضايا سلامة الأغذية والتغذية والأمن الغذائي ترتبط ارتباطًا وثيقًا ليس فقط ببعضها البعض بل أيضًا بصحة الإنسان وتجارته. فالأغذية غير الآمنة تخلق حلقة مفرغة من الأمراض وسوء التغذية، وتؤثر بشكل خاص على الرضع والأطفال الصغار والمسنين والمرضى. فالأمراض المنقولة بالأغذية تعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إرهاب نظم الرعاية الصحية، وإلحاق الضرر بالاقتصادات الوطنية والسياحة والتجارة. ولسوء الطالع، لم تقدر العديد من الدراسات تكلفة تفشي الأمراض التي تنتقل عن طريق الأغذية في أفريقيا، من أجل فهم كامل لحجم الخسارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني. ووفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة / منظمة الصحة العالمية، فإن أحد التحديات التي تواجه سلامة الأغذية، مثل الأفلاتوكسين، يقدر بأنها مسؤولة عن إتلاف ما يصل إلى 25 في المائة من المحاصيل الغذائية في العالم، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة في العديد من البلدان النامية، فضلًا عن الإسهام في تفشي الأمراض الحيوانية. كما ورد بأنها مسؤولة عن فقدان أفريقيا لأكثر من 670 مليون دولار أمريكي من إيرادات تجارة التصدير بسبب التلوث في الحبوب والفواكه المجففة والمكسرات.

75. ومن ثم، فإن عجز الحكومات عن مراقبة الأغذية يمكن أن يؤدي إلى آثار تجارية مدمرة. ويمكن أن يؤدي حدث واحد من تفشي الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية إلى عواقب اقتصادية لا يمكن تصورها، بما في ذلك فقدان السمعة وفقدان أسواق التصدير ذات الأثر السلبي التحفيزي على العمالة وفقدان سبل العيش. وسيكون من الصعب أيضًا تحقيق هدف المفوضية المتمثل في مضاعفة التجارة

بين الأقاليم في السلع الزراعية بمقدار ثلاثة أضعاف بحلول عام 2025 ما دامت لا توجد آلية قارية وإقليمية ووطنية منظمة لتوفير التنسيق والقيادة بشأن مراقبة نظم الأغذية في أفريقيا.

76. علاوة على ذلك، تعبر سلاسل الإمدادات الغذائية الآن حدودا وطنية متعددة. وللأسف، لدى الدول الأعضاء نظم مختلفة لمراقبة الأغذية لا تحقق نفس المستوى المناسب من الحماية، مما يخنق التجارة البينية الإقليمية. ويعد التعاون الجيد بين الحكومات والمنتجين والمستهلكين ضروريا لضمان سلامة الأغذية في جميع أنحاء أفريقيا.

77. في عام 2012، أطلقت المفوضية الشراكة من أجل مكافحة الأفلاتوكسين في أفريقيا، وهي مبادرة تهدف إلى تنسيق ودعم تخفيف الأفلاتوكسين في قطاعات الصحة والزراعة والتجارة في أفريقيا. فالشراكة من أجل مكافحة الأفلاتوكسين في أفريقيا التي تنفذ حاليا في ستة بلدان رائدة، أحرزنا تقدما بارزا في مراقبة الأفلاتوكسين من خلال تسجيل البيانات المحلية ذات الصلة، وبناء القدرات البشرية والمعملية من أجل اختبار الأفلاتوكسين ووضع استراتيجيات وطنية وإقليمية وتسهيل تعبئة الموارد من أجل تنفيذها. وأدرك أيضا أن العديد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء قد شرعت في تنفيذ برامج إقليمية ووطنية لبناء قدرات الصحة والصحة النباتية، ولا سيما فيما يتعلق بسلامة الأغذية. ومع ذلك، فإن هذه البرامج تسير بخطى مختلفة. وعلاوة على ذلك، لم تتمكن المجموعات الاقتصادية الإقليمية من تطوير كتلة حرجة من القدرات الفنية لتوفير القيادة اللازمة لتحفيز الإصلاحات الموضوعية على نطاق القارة اللازمة للتصدي لتحديات سلامة الأغذية.

78. في ضوء هذه الخلفية، من الأهمية بمكان ضمان اتباع نهج موحد ومواءمة معايير سلامة الأغذية في جميع أنحاء القارة، فضلا عن زيادة الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء لتحسين تنسيق جميع قضايا سلامة الأغذية في أفريقيا من أجل إنقاذ الأرواح وتحسين صحة الشعوب الإفريقية، فضلا عن تعزيز قدرة القارة على المشاركة الفعالة في التجارة الدولية ورفع مستويات المعيشة. ولذلك فإن بناء نظام فعال لسلامة الأغذية وجودتها في جميع أنحاء أفريقيا هو ضرورة ملحة. وبناء على ذلك، تعترم المفوضية تقترح أن تستضيف، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، المؤتمر الدولي المقترح للسلامة الغذائية في عام 2019، لزيادة تعبئة الدعم السياسي لإنشاء هيكل قاري لسلامة الأغذية. وسأشارك أصحاب المصلحة المعنيين في دولنا الأعضاء، فضلا عن الشركاء، في تعزيز سلامة الأغذية في القارة.

حماية الحياة البرية والأراضي البرية

79. في إطار الطموح 1 تؤكد الأجندة 2063، على "أفريقيا المزدهرة القائمة على النمو الشامل والتنمية المستدامة"، وعلى أهمية البيئة والنظم الإيكولوجية، بما في ذلك الحياة البرية والأراضي البرية، باعتبارها ذات أهمية حاسمة للازدهار العام والتنمية في القارة. وتدعم البيئة بشكل مباشر سبل معيشة معظم الأفريقيين، حيث تعتمد نسبة كبيرة من سكان القارة على زراعة الكفاف، والمياه غير المعالجة، والطاقة الخشبية، ومواد البناء المستمدة من البيئة. كما أن الحفاظ على الحياة البرية له فوائد عالمية، مما يؤدي إلى سن مختلف الصكوك الدولية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية.

80. تكشف التقارير على نطاق واسع عن النمو الاقتصادي السريع في أفريقيا. في نفس الوقت قد عانت القارة على مدى العشرين عاما الماضية من خسائر مدمرة في تراثها الفريد للحياة البرية. على سبيل المثال، فإن الأسود التي كان عددها في السابق يبلغ 50,000 على نطاق القارة في عام 2005، أصبحت تقدر الآن بنحو 23,000 تقريبا. وانخفضت أفيال أفريقيا، التي بلغت 1,3 مليون في عام 1970، إلى حوالي 600,000 في عام 2005، بسبب ضغط الصيد غير المشروع، وتقدر الآن

أعدادها بنحو 470,000. ومن أصل خمس فصائل من وحيد القرن في أفريقيا، تم الإعلان عن انقراض واحد في العامين الماضيين. وبايجاز، مع نمو أفريقيا، تتضاءل قاعدة مواردها الإيكولوجية التي تعتمد عليها الأجيال المقبلة.

81. ستكون للخسائر في تعدد الأنواع وثراء الموارد الطبيعية وأداء النظم الإيكولوجية وخدماتها أثر سلبي على الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة. وإزاء هذه الخلفية، فإن الجهود المتجددة لحفظ الحياة البرية والأراضي البرية في أفريقيا أمر بالغ الأهمية. ومن خلال جدول أعمال واضح، يمكن لأفريقيا أن تتطور اقتصاديا وتحافظ على الحياة البرية الرئيسية والأراضي البرية في آن واحد.
82. ثمة تهديدات مشتركة للأمن والتنوع البيولوجي. وتعمل جماعات المتاجرين بالسلاح والمترابطة والممولة عبر مجموعة من الأسواق غير المشروعة، بما في ذلك الأسلحة غير المشروعة والاتجار بالبشر ومنتجات الحياة البرية. ويجري تقاسم أجندة تعزيز الأمن وحماية التنوع البيولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أدلة متزايدة على أن النزاعات المتعلقة بالموارد الناجمة عن التدهور الإيكولوجي هي المحرك الأساسي للعنف وانعدام الأمن، ولا سيما في حالة موارد المياه والأراضي وفي سياق النظم العابرة للحدود. ويرتبط بذلك الأثر الواضح على الهجرة نتيجة لشح هذه الموارد الطبيعية.
83. اعتمد المجلس التنفيذي، في دورته العادية السابعة والعشرين المعقودة في يونيو 2015، في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا، القرار (XXVII) EX.CL/Dec.879، الذي أجاز من خلاله الاستراتيجية الأفريقية لمكافحة الاستغلال غير المشروع والتجارة في الحيوانات البرية ودعت الدول الأعضاء والشركاء في الاتحاد الأفريقي إلى دعم وتيسير تنفيذه. وتهدف الاستراتيجية الأفريقية المشتركة إلى منع الاتجار غير المشروع في النباتات والحيوانات البرية والحد منه والقضاء عليه في نهاية المطاف من خلال استجابة منسقة من جانب جميع البلدان. وعلى سبيل المتابعة، وضعت المفوضية في سبتمبر 2017 إطارا لرصد تنفيذ الاستراتيجية. واتخذت أيضا خطوات لتعميم هذه الاستراتيجية، بينما أبرمت مذكرة تفاهم مع الصندوق الأفريقي للحياة البرية لدعم تنفيذها.
84. كما يلزم توسيع نطاق هذه الجهود. وفي الفترة المقبلة، أعترزم تعزيز التنسيق بين جميع الكيانات المعنية داخل منظومة الاتحاد الأفريقي لضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية. وستواصل المفوضية أيضا مع الدول الأعضاء لزيادة الوعي ومساعدة الجهود الوطنية لحماية الحياة البرية والأراضي البرية. وعلاوة على ذلك، ستشارك المفوضية على نحو استباقي الشركاء الدوليين، سواء على الصعيد الثنائي أو في إطار المحافل المتعددة الأطراف، في الدعوة إلى وضع خطة إنمائية لها تطوي على المحافظة في جوهرها.

تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية والانتخابات

التقدم المحرز في تفعيل المنظومة الأفريقية للحكم

85. تجدر الإشارة إلى أن الدورة العادية السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد اعتمدت في عام 2011 المنظومة الأفريقية للحكم كإطار للحوار بين أصحاب المصلحة بهدف نهائي هو تنسيق أدوات القيم المشتركة للاتحاد الأفريقي وتنسيق المبادرات الرامية إلى تعزيز وتوطيد الحكم الديمقراطي في القارة.
86. أحرزت المنظومة الأفريقية للحكم منذ إنشائها وبالتعاون الوثيق مع المنظومة الأفريقية للسلم والأمن تقدما هائلا في سياساتها وتطويرها المؤسسي من أجل زيادة التنسيق والتعاون والتآزر بشأن قضايا الحكم الديمقراطي. واستمرت الجهود الرامية إلى مواصلة تفعيل المنظومة الأفريقية للحكم وكذلك منير الحكم الأفريقي من خلال أمانة المنظومة عبر أربعة نهج في عام 2017، وهي:
- (أ) تعزيز التآزر والتنسيق بين أجهزة الاتحاد الأفريقي ومؤسساته والمجموعات الاقتصادية الإقليمية التي لها ولايات لترقية وتعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان؛
- (ب) دعم تنفيذ أدوات القيم المشتركة ورصدها؛

- (ج) تعزيز المشاركة الشعبية ومشاركة المواطنين في عمليات الحكم الديمقراطي؛
(د) توليد المعارف ونشرها وتوزيعها بشأن القيم الأفريقية المشتركة واتجاهات الحكم الديمقراطي.

الانتخابات ومشاركة الشباب

87. أجريت 11 عملية انتخابات رئاسية وبرلمانية في عام 2017. وقد نشرت المفوضية بعثاتها الانتخابية في جميع هذه الانتخابات بهدف ضمان مصداقية وشرعية نتائجها. وأسهمت بعثات المراقبة أيضا في الحيلولة دون وقوع العنف الانتخابي الذي كان يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على إرساء الديمقراطية والسلام والأمن في البلدان المعنية. وفي حين أن معظم هذه الانتخابات مرت بسلام، إلا أن عددا قليلا منها كان موضع نزاع، مما أدى إلى احتجاجات عنيفة في الشوارع وتدخلات قضائية أثرت على إصدار نتيجتها في الوقت المناسب.
88. لكي يحقق الاتحاد الأفريقي مزيدا من التكامل والتنمية، يشجع المشاركة النشطة للنساء والشباب على جميع مستويات العمليات الانتخابية، بما في ذلك الترشح للمكاتب السياسية على المستوى الوطني. وكجزء من الأنشطة التي تبرز موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2017، أجرت المفوضية مشاورات واسعة النطاق وتوعية لفئات الشباب في جميع أنحاء القارة. وفي هذا الصدد، ركز المنتدى القاري السنوي الرابع لأجهزة إدارة الانتخابات في أفريقيا الذي نظمته المفوضية في نوفمبر 2017 على موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2017 ليعكس ويتناول التحديات والفرص والاستراتيجيات للمشاركة الفعالة للشباب في العمليات الانتخابية في أفريقيا. ونوقشت أيضا مسألة مشاركة الشباب وتمثيلهم مناقشة مستفيضة خلال الحوار الرفيع المستوى السادس في ديسمبر 2017 في بريتوريا بجنوب أفريقيا تحت عنوان "تعزيز مشاركة الشباب وتمثيلهم في الحكم في أفريقيا".

المضي قدما في أجندة الديمقراطية

89. وبوجه عام، أظهرت الأشهر الستة الماضية مرة أخرى أنه على الرغم من أن طريق أفريقيا إلى الديمقراطية طويل وشاق، فإن المواطنين الأفريقيين وقادتهم سائرون على الدرب. وظلت البلدان الأفريقية تمر بمرحلة انتقالية ديمقراطية بشكل أو بآخر لأكثر من 25 عاما. وقد أحرز تقدم كبير. وهناك حكومات منتخبة ديمقراطيا في هذه القارة أكثر من أي وقت مضى. ولم تعد ديمقراطياتنا فترات فاصلة بين أشكال الحكم الأخرى: تصبح الديمقراطية مترسخة مع انتقال سلمي للسلطة أكثر من ذي قبل. كما أصبحت أكثر تعقيدا، مع انتشار اللامركزية والديمقراطية المحلية على نطاق أوسع.
90. وتعمق الديمقراطيات في أفريقيا أكثر، وهذا أمر يجب أن نرحب به وندعمه. ففي ليبيريا، ولأول مرة في ذلك البلد، كان هناك انتقال سلمي ومنظم من رئيس منتخب إلى آخر. وفي كينيا، اتسمت الانتخابات بتوسيع المؤسسات الديمقراطية بموجب النظام اللامركزي المنصوص عليه في الدستور. وفي هذين البلدين، دعمت الديمقراطية أعمال القضاء المستقل. وفي إثيوبيا، اتخذ الحزب الحاكم مؤخرا خطوة هامة في سبيل تعزيز توافق الآراء الوطني وتوسيع الحيز الديمقراطي. وفي زيمبابوي، حدث انتقال سلمي للسلطة عقب قرار الرئيس روبرت موجابي التنحي عن منصبه كرئيس للدولة.
91. إن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي لا لبس فيه في تأكيده على الديمقراطية الدستورية. فهو لا يعترف بالتغيير غير الدستوري للحكومات. وتمتلك أفريقيا أيضا أدوات ومؤسسات قارية هامة مكرسة لدعم حقوق الإنسان والديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني.
92. تكمن أكبر قوة للقارة في الحماس الدائم للمواطنين الأفريقيين من أجل الديمقراطية. وتعتبر نسبة المشاركة في الانتخابات مرتفعة بشكل عام. وينتظر الناخبون فرصهم للإدلاء بأصواتهم بصبر مثالي. ويقوم مراقبو الانتخابات الوطنيون والصحفيون بفحص الحملات والتصويت والعد بصبر جدير

بالثناء. وتضطلع لجان الانتخابات والسلطة القضائية بواجباتها الشاقة بشعور بالمسؤولية، على الرغم من ضالة الموارد والضغط الشديد أحيانا.

93. ومع ذلك، فإن ثمن الديمقراطية هو يقظة دائمة للاستجابة لاحتياجات الشعب. وهذه اليقظة ضرورية اليوم لأننا شهدنا بعض الناخبين في بلدان ذات تقاليد ديمقراطية قوية، استسلموا لجاذبية الشعبوية الاستبدادية وكرهية الأجانب. ونحن لسنا بمنأى عن هذه الاتجاهات. فلدينا عدد متزايد من السكان الشباب، الذين هم على اتصال جيد من خلال وسائل الاعلام الاجتماعية، ولهم طموحات عالية. فقد يكونون محبطين بسبب عدم فرص العمل وغيرها من التوقعات التي لم تتحقق. فنحن نتعرض للهجرة الجماعية والمسيرة المتعرجة من الازدهار والكساد في الاقتصادات التي تعتمد إلى حد كبير على الموارد الطبيعية. وتعتبر موجاتنا الجوية ووسائل التواصل الاجتماعي قنوات لنداءات المتطرفين. وما زلنا لا نزال نتعرض لفرصة الناخبين الأفريقيين، أو التلاعب المنهجي بأراء الناخبين باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن لدينا أسباب وجيهة لضمان عدم تمكن أعداء الديمقراطية من تخريب هذه الآليات، وتقويض إيمان شعبنا بالحرية والعمليات الانتخابية النزاهة.

94. وفي المستقبل، وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز عملية إرساء الديمقراطية في القارة، ستستند المفوضية إلى نتائج الحوار الرفيع المستوى السادس الذي سيعقد في بريتوريا. وقد عقد الحوار مع احتفال الاتحاد الأفريقي بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، وهو الصك المعياري الأول للحكم الديمقراطي في القارة.

العمل على إسكات البنادق بحلول عام 2020

95. حدد مؤتمر الاتحاد، في مايو 2013، وبمناسبة اليوبيل الذهبي لمنظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي، كهدف، إنهاء جميع الصراعات والحروب في أفريقيا بحلول عام 2020. ويعتبر إسكات البنادق أحد المشاريع الرائدة لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063. وكان هذا بلا شك طموحا كبيرا بالنظر إلى الطبيعة المطولة لبعض التحديات الأمنية التي تواجه القارة وتعقيد القضايا ذات الصلة. ومع ذلك، فإن أفريقيا ليس لديها خيار آخر سوى وضع حد للعنف الذي مزق الكثير من أقاليمها وبلدانها، إذا أريد للقارة تحقيق تطلعات رفاهية شعوبها وتجاوز المفارقة المتمثلة في الأرض الغنية بالموارد وشعبها من أفقر الشعوب في العالم.

96. ولا شك أن تقدما قد أحرز نحو تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة. ولكن التحديات المتبقية هائلة. ولتحقيق هدفنا المتمثل في إقامة قارة خالية من النزاعات، نحتاج إلى بذل جهود أكبر بكثير وإظهار التزام سياسي أقوى. ومن هذا المنطلق، عينت في أكتوبر 2017 وزير الخارجية الجزائري السابق ومفوض السلم والأمن السابق للاتحاد الأفريقي رمضان العمامرة ممثلا ساميا للاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق. وبهذه الصفة، سيحفز السيد العمامرة، بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، الدعم من أجل إنهاء العنف وإدامة السلام في القارة.

97. وسأبرز في الفقرة التالية بعض التحديات التي تواجهها، من أجل تيسير اعتماد القرارات التي قد تكون مطلوبة للمضي قدما بهدف إسكات البنادق بحلول عام 2020.

الإرهاب والتحديات الأمنية ذات الصلة

98. لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا أمنيا خطيرا في القارة، وقد برز بشكل جلي على جدول أعمال الاتحاد الأفريقي على مدى السنوات الماضية. ومن منطقة القرن الأفريقي إلى منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، يشكل الإرهاب والتطرف العنيف مجموعة جديدة من التحديات للأمن والاستقرار والتنمية في القارة. وشهد عام 2017 بعض أشد أعمال الإرهاب فتكا حتى الآن. وفي 24 نوفمبر 2017، قتل 311 من المصلين في الهجوم على مسجد الروضة في شمال مصر. وقبل ستة أسابيع من وقوع هذا

الحادث المدمر، قتل 512 شخصا آخر في مقديشو. وكان هذا الهجوم أشد الهجمات فتكا في تاريخ الصومال، ولا تزال هجمات بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل تزهق كثيرا من الأرواح. وهذه ليست سوى أمثلة قليلة على أعمال العنف المستمرة التي ترتكب ضد المدنيين الأبرياء وحفظه السلام في جميع أنحاء أفريقيا على مدى السنوات الماضية.

99. ومن الصراعات في الشرق الأوسط وما وراءها، يقوم الإرهابيون بوضع روايات بشكل مضطرب لتصوير الظلم العالمي وتبرير أعمالهم الإجرامية. وهذه الديناميات لها الآن تداعيات خطيرة على قارتنا. ومع هزيمة ما يسمى بالدولة الإسلامية في الشرق الأوسط، تسعى الجماعة إلى جعل القارة الأفريقية، ولا سيما شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، حدودها الجديدة. ويتجلى هذا أكثر في الوضع الراهن في ليبيا وتدفق آلاف المقاتلين الإرهابيين الأفريقيين والأجانب إلى المنطقة. وبالنظر إلى حدود القارة التي يسهل اختراقها، والطموحات التوسعية التي تضمها الجماعات الإرهابية، فليس هناك أي بلد من بلداننا محصن من هذا التهديد.

100. تعتبر الظروف المواتية لانتشار الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا معقدة. فالفقر والتهemis وانتهاكات حقوق الإنسان والعوامل الأخرى تدفع الأفراد والمجتمعات المحلية إلى الانضمام إلى الجماعات الإرهابية إما من منطلق الإيمان الأيديولوجي أو الرغبة في تحقيق مكاسب مادية. ومن ثم تأتي الحاجة إلى نهج محددة فالسياق لمنع الإرهاب ومكافحته.

101. اعتمد الاتحاد الأفريقي في وقت مبكر من عام 1992 مجموعة من الصكوك السياسية والملمزمة قانونا. كما أن نهج الاتحاد الأفريقي يتكيف باستمرار مع الطبيعة المتغيرة للتهديد الإرهابي ومظاهره في أفريقيا وأثر التطورات العالمية. وفي هذا الصدد، وفي إطار المنظومة الأفريقية للسلام والأمن، وضعنا مجموعة من المؤسسات والآليات والأدوات المبتكرة التي تستجيب للتهديد الإرهابي. وتشمل هذه العمليات عمليات دعم السلام والترتيبات الأمنية المخصصة، فضلا عن المؤسسات المتخصصة مثل لجنة الاستخبارات والأجهزة الأمنية لأفريقيا والمركز الأفريقي للدراسات والأبحاث المتعلقة بالإرهاب، وآخرها آلية الاتحاد الأفريقي للتعاون في مجال الشرطة (الأفريبول). كما شرع الاتحاد الأفريقي في عمليتي نواكشوط وجيبوتي لتعزيز التعاون الأمني في منطقتي الساحل وشرق أفريقيا. ولا تزال هذه المنابر مفيدة في بناء الثقة وتعزيز النهج المشتركة بين أجهزة الاستخبارات في المنطقة. ووضعت لجان اقتصادية إقليمية عديدة أيضا استراتيجيات وخطط عمل إقليمية لمنع الإرهاب ومكافحته.

102. بيد أنه على الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، ظلت الاستجابة القارية لمحنة الإرهاب مشتتة وغير متناسبة مع حجم المشكلة. ولهذه الأسباب دعت المفوضية إلى اتباع نهج متكامل وشامل يركز على الوقاية ومعالجة الظروف المواتية لانتشار الإرهاب والأمن المتكامل وإنفاذ القوانين والاستقرار المستدام والتعمير بعد انتهاء الصراع. وترد هذه العناصر المتكاملة والمتعاضدة في البيان التاريخي الذي اعتمده الاجتماع الـ 455 لمجلس السلم والأمن، المعقود على مستوى رؤساء الدول والحكومات، في 2 سبتمبر 2014 في نيروبي، كينيا.

103. ودعما لهذا النهج، عقدت المفوضية منتدى رفيع المستوى في ديسمبر 2017 في وهران، الجزائر تحت شعار "الاستجابات الفعالة والمستدامة لمكافحة الإرهاب: النهج الإقليمي". وأقر الاجتماع بأن أوجه القصور في منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في القارة لا ترجع إلى نقص المبادئ والأطر التوجيهية. وفي هذا الصدد، أقرّ بأنه لا توجد بدائل للجهود يتم تبنيها وقيادتها وتمويلها وطنيا من أجل اتخاذ إجراءات هادفة وفعالة. وشدد الاجتماع أيضا على الحاجة إلى اتباع نهج إقليمية ودون إقليمية لمنع الإرهاب ومكافحته. وفي هذا الصدد، سيتم بذل جهود مستدامة أيضا لتعزيز عمليتي

جيبوتي ونواكشوط، استنادا إلى الاجتماع الذي عقد في أديس أبابا في 10 نوفمبر 2017، وجمعت الدول الأعضاء في هاتين المبادرتين.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

104. منذ أن توليت المنصب، واصلت متابعتي للوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن كثب، في سياق تنفيذ الاتفاق السياسي الموقع في 31 ديسمبر 2016 الذي اتفقت الأطراف على أساسه على المرحلة الانتقالية المؤدية إلى عقد انتخابات حرة ونزيهة وانتخابات شفافة. وفي نهاية سبتمبر 2017، قمت بزيارة إلى كينشاسا للتشاور مع الرئيس جوزيف كابيلا وغيره من أصحاب المصلحة الكونغوليين وتشجيعهم على الوفاء الكامل بالالتزامات التي تم التعهد بها، من أجل توطيد المكاسب التي تحققت وتعميق الديمقراطية في بلدهم. كما سافر مفوض السلم والأمن ومستشاري الاستراتيجي عدة مرات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة قيد الاستعراض، لتشجيع تنفيذ الاتفاق. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت المفوضية أو شاركت في عدد من الاجتماعات الاستشارية، بمشاركة المنظمات الإقليمية ذات الصلة والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، لمناقشة الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفضل السبل التي يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم بها العملية الجارية. وفي أوائل نوفمبر 2017، نشرت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الجدول الزمني للانتخابات، والذي ينص على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في 23 ديسمبر 2018.

105. ويُعد نشر الجدول الزمني للانتخابات تطورا إيجابيا. وأحث جميع المعنيين على ضمان التقيد الصارم بالجدول الزمني. كما شددت على أهمية اتخاذ تدابير بناء الثقة لتخفيف حدة التوتر السياسي، ومنع تكرار أعمال العنف التي شوهدت في عام 2017، وتهيئة بيئة مواتية لنجاح العملية الانتخابية. وتحققا لهذه الغاية، وفي إطار المقررات ذات الصلة لمجلس السلم والأمن، سأواصل التباحث مع جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين لتشجيع ضبط النفس والحوار. وستواصل المفوضية أيضا الاستفادة من إجراء انتخابات سلمية وشفافة. وأدعو المجتمع الدولي بأسره إلى تقديم المساعدة المالية واللوجستية اللازمة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

106. ظل الاتحاد الأفريقي يشارك بفعالية في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام الدائم والأمن والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما من خلال المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة والتي تقودها المفوضية، بالتعاون مع بلدان المنطقة والشركاء الدوليين المعنيين. وقد أطلقت هذه المبادرة بناء على طلب الرئيس فوستين أركانج تواديرا، وتهدف إلى تيسير الحوار بين الجماعات المسلحة التي تسيطر على أجزاء كبيرة من أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى والحكومة المنتخبة ديمقراطيا. وفي الأشهر الماضية، وبعد اعتماد خارطة طريق في لبيرفيل في يوليو 2017، تم اتخاذ عدد من الخطوات لتنفيذ المبادرة. وأشير، على وجه الخصوص، إلى أن لجنة تيسير الحوار أجرت مناقشات مع الجماعات المسلحة في نوفمبر وديسمبر 2017 برئاسة ممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أتاحت هذه المناقشات فرصة للفريق لإطلاع الجماعات المسلحة على المبادرة، وإبلاغها برسالتني الداعية إلى وضع حد للعنف والالتزام الكامل بعملية السلام والمصالحة. ومن المقرر عقد جولة ثانية من المناقشات في فبراير 2018. وأرحب بالدعم المقدم للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرون. وينبغي ألا يدخر أي جهد لضمان نجاح هذه المبادرة وإنهاء العنف والأوضاع الإنسانية المزرية التي تظهر في أنحاء مختلفة من البلد.

جنوب السودان

107. ومن بين أوضاع النزاع التي يعاني منها الاتحاد الأفريقي، يوجد عدد قليل منها في حالة يائسة مثل الوضع السائد في جنوب السودان. فبعد أربع سنوات من بداية النزاع، لم تفلح جميع الجهود الرامية إلى إنهاء العنف حتى الآن في إحداث أثر ملموس على أرض الواقع. ويظل السكان عرضة لمعاملة لا توصف. فالأرقام المتاحة حول الوضع الإنساني غنية عن الشرح. وقد قتل عدد لا يحصى من الناس؛ وشرد 1,9 مليون شخص داخليا وطلب أكثر من مليوني شخص اللجوء في البلدان المجاورة. ويحتاج سبعة ملايين شخص إلى المساعدة والحماية. وكما أشرت في الكلمة التي ألقيتها خلال افتتاح المرحلة الأولى للمنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنشيط، والذي عقد تحت رعاية الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيجاد)، في أديس أبابا في الفترة من 18 إلى 21 ديسمبر 2017، تعتبر هذه المأساة خيانة لكفاح التحرير واستشهاد العديد من أبناء جنوب السودان. ونظرا لخطورة الوضع، كان جنوب السودان من أوائل البلدان التي زرتها عندما توليت منصبتي. وخلال تلك الزيارة، رأيت بأم عيني مدى وعمق الصدمة الناجمة عن العنف الذي أصاب البلد.

108. ومنذ ذلك الحين واصلت المفوضية تقديم الدعم الكامل للجهود التي تقودها الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية. وفي هذا الصدد، يواصل الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لجنوب السودان، الرئيس السابق ألفا عمر كوناري، إجراء مشاورات منتظمة مع أصحاب المصلحة والقادة الإقليميين من جنوب السودان. (بالإضافة إلى ذلك) لا يزال (مجلس السلم والأمن) مهتما بالوضع. وشدد المجلس خلال جلسته الـ 720 المعقودة في 20 سبتمبر 2017، على المستوى الوزاري في نيويورك، أن الحالة لم يعد من الممكن معالجتها بطريقة روتينية وأن الوقت قد حان لكي تتخذ أفريقيا إجراءات حاسمة من أجل وضع حد لمعاملة الشعب. وفي هذا الصدد، طلب المجلس إلى المفوضية أن تقدم إليه بحلول ديسمبر 2017، تدابير ممكنة يتم تطبيقها ضد جميع أولئك الذين لا يزالون يعرقلون جهود السلام.

109. وعقب عملية تشاورية واسعة النطاق مع جميع الأطراف المعنية في جنوب السودان، عقدت المرحلة الأولى من المنتدى الرفيع المستوى لإعادة التنشيط والذي تقوده الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية. وأدى توقيع اتفاق لوقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية في 21 ديسمبر 2017 إلى توقعات هائلة. ولسوء الطالع، أخفق الطرفان مرة أخرى في الوفاء بالتزاماتهما عندما اندلع القتال بين مختلف الموقعين على الفور بعد التوقيع على الاتفاق. وفي 12 يناير 2018، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة بيانا مشتركا يدين انتهاك الاتفاق ويدعو أطراف جنوب السودان إلى الكف فوراً عن جميع الأعمال العدائية، والكف عن القيام بعمليات عسكرية أخرى والوفاء بالتزاماتها. وقد أعربنا عن اعتزامنا دعم فرض عقاب، تمشيا مع بيان مجلس السلم والأمن المؤرخ 20 سبتمبر 2017، في حالة استمرار الطرفين في انتهاك اتفاقهما.

110. وأرى أن الوضع في جنوب السودان من أخطر التحديات التي تواجه اتحادنا اليوم. وإنني مقتنع اقتناعاً راسخاً بأنه ينبغي لمؤتمر القمة أن يرسل رسالة قوية لأطراف جنوب السودان لإنهاء هذا النزاع الذي لا مبرر له وأن تلتزم التزاماً حقيقياً بتسوية سياسية مستدامة وشاملة والتي من شأنها تمكين جنوب السودان من تحقيق إمكاناته والسماح لشعبه بأن يتمتع أخيراً بثمار استقلاله الذي حققه. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى تقدير الاتحاد الأفريقي للهيئة الحكومية المشتركة للتنمية ورؤساء دول وحكومات الإقليم لالتزامهم وصمودهم. وتعتبر قيادتهم المستمرة حاسمة للمضي قدماً بعملية السلام. وسيواصل الاتحاد الأفريقي الوقوف إلى جانب الإقليم سعياً إلى تحقيق سلام دائم.

الصومال

111. واصلت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقديم إسهام كبير في تحقيق السلام والاستقرار في الصومال. لقد أدى وجودها إلى تهيئة بيئة مواتية لتحقيق تقدم هام على الجبهة السياسية، بما في ذلك

إجراء العملية الانتخابية الناجحة التي أسفرت عن نقل سلمي للسلطة، واتفق سياسي بشأن المبادئ الرئيسية لإدارة قطاع الأمن في الصومال الاتحادي. غير أن البيئة العامة لا تزال تشكل تحدياً، كما يتضح من هجوم أكتوبر في مقديشيو. وعلى الرغم من هذه التحديات، أحرزت بعثة الاتحاد الأفريقي تقدماً هاماً في تيسير الانتقال القائم على الظروف، بما في ذلك عن طريق بناء قدرات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الصوماليين والبدء في نقل المسؤوليات الأمنية في عدد من المواقع حيث تكون الظروف مواتية. قد سمح ذلك بإعادة 1,000 من الأفراد العسكريين إلى الوطن، أمثالاً للاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في أبريل 2017، والمقررات اللاحقة ذات الصلة الصادرة عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن للأمم المتحدة. لا يزال وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أمراً لا غنى عنه لضمان نجاح عملية الانتقال التي تجري بطريقة منظمة وتدرجية.

112. يلزم توفير تمويل مستدام لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يمكن التنبؤ به المطلوب للفترة المتبقية من الفترة الانتقالية، لحماية المكاسب التي تحققت على مدى العقد الماضي وتفادي نكسة للأبعاد الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، وتبادلت عدة مرات مع الأمين العام للأمم المتحدة للتشاور بشأن أفضل السبل لدفع الطلب قدمه إليه مجلس الأمن لاستكشاف ترتيبات التمويل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مع مراعاة خيارات النطاق الكامل المتاحة، فضلاً عن القيود المفروضة على التمويل الطوعي. وفي هذا السياق قامت المفوضية طلبنا من المفوض السابق لوزير الجزائر السابق ومفوض السلم والأمن السابق للاتحاد الأفريقي رمطان لعمامرة ووكيل الأمين العام السابق لعمليات حفظ السلام جان ماري غويهينو للتشاور على نطاق واسع مع البلدان المساهمة بقوات وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين بغية صياغة توصيات بشأن ما يمكن توقعه والتمويل المستدام لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، كجزء من استراتيجية انتقال شاملة تتطلب أيضاً تعزيز قدرات القوات الصومالية.

113. ينبغي كذلك ألا يدخر أي جهد للحفاظ على المكاسب التي تحققت في الصومال. وينبغي للقادة الصوماليين المثابرة على طريق المصالحة وإظهار الالتزام المطلوب ببناء قوات أمن صومالية قوية وقادرة قادرة أن تضمن في نهاية المطاف أمن بلدهم مع الأخذ في الاعتبار أنه يجب أن يشمل ذلك تعزيز المساءلة عن الدعم الدولي. ينبغي لها أيضاً أن تحافظ على التماسك فيما بين مؤسساتها الوطنية، كما ينبغي لجميع الأطراف الفاعلة الدولية المعنية أن تتصرف بطريقة تعزز هذه الوحدة والتماسك.

القرن الأفريقي

114. تتخذ تحديات السلم والأمن في القارة الأفريقية أشكالاً حادة بصفة خاصة في القرن الأفريقي. تعاني منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من صراعات مسلحة مستعصية ومعقدة بشكل خاص، لا تزال كذلك تعاني من عدم الاستقرار. إن تحديات إقامة السلم والأمن المستدامين تنبعان من العوامل الداخلية، بما في ذلك تجدد إرث الحروب الماضية، ومن العوامل الخارجية المتمثلة في التفاقم المتزايد من الصراع في اليمن. قد شارك الاتحاد الأفريقي وشركاؤه، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة، مشاركة عميقة في محاولة منهم لمنع هذه الصراعات وإدارتها وحلها. نتيجة لذلك، يستضيف القرن الأفريقي أكبر تجمع في العالم من حفظة السلام، ولديه عدة عمليات سلام مستمرة. إدراكاً منها لهذه التحديات، أكد المؤتمر ومجلس السلم والأمن في مناسبات عديدة، على الحاجة إلى اتباع نهج إقليمي وشامل إزاء تحديات السلم والأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي

دعماً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من شأنه أن يؤدي إلى عقد مؤتمر بشأن السلم والأمن والاستقرار والتعاون والتنمية في القرن الأفريقي كما طلب المؤتمر من المفوضية، بما في ذلك فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي العمل في هذا الخصوص .

115. في ظل الأوضاع السابقة، عقد الاتحاد الأفريقي مشاورات استراتيجية بشأن القرن الأفريقي في الخرطوم في أكتوبر 2017. حيث نوقشت مسائل موضوعية عديدة تتعلق بإرث الصراعات السابقة ودور الفقر ونقص التنمية في تولد الصراعات، فضلاً عن تحدي حدود الدولة والموارد المشتركة عبر الحدود، والتهديد الذي يشكله التطرف العنيف وسياسات الهوية غير المتسامحة. لقد تركزت المناقشات كذلك على "الفضاء المشترك" لساحة البحر الأحمر مع شركائنا في الشرق الأوسط. سوف تتخذ الخطوات الضرورية لمتابعة النتائج بالتشاور الوثيق مع بلدان المنطقة.

حوض بحيرة تشاد

116. أدت فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات المكلفة بمكافحة جماعة بوكو حرام الإرهابية إلى إضعاف قدرة هذه الجماعة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه المكاسب، لا تزال بوكو حرام تشكل تهديداً لبلدان المنطقة. سعياً للتصدي لهذا التهديد بطريقة مستدامة، هناك حاجة إلى تكملة الجهود الأمنية باتخاذ تدابير لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف في منطقة حوض بحيرة تشاد. وفي هذا الصدد، قدمت المفوضية الدعم إلى المؤتمر الإقليمي الأول لتحقيق الاستقرار في حوض بحيرة تشاد في نجامينا، بهدف وضع استراتيجية إقليمية لتحقيق الاستقرار في البلدان المتضررة من بوكو حرام. هذا، تقوم المفوضية بخطوات المتابعة في هذا الشأن .

مالي، ومنطقة الساحل

117. لا تزال الحالة الأمنية في منطقة الساحل تشكل مصدر قلق بالغ. قد أدت الهجمات الإرهابية المتعددة التي ارتكبت في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، إلى قيام بلدان المنطقة بإنشاء القوة المشتركة لمجموعة ال 5 من أجل استكمال جهود تحقيق الاستقرار التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية برخان الفرنسية لمكافحة الإرهاب. عقب اعتماد المجلس الاستشاري المشترك للقوة المشتركة، الاستراتيجية المشتركة للقوات من قبل مجلس السلم والأمن، في 13 أبريل 2017، والطلب المقدم إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة لتقديم كل ما يلزم من دعم، في 27 أبريل 2017، إلى الأمين العام لتعبئة الموارد الكافية والقابلة للتنبؤ بها دعماً للقوة المشتركة لمنطقة الساحل، وجهت في 15 يونيو 2017 رسالة أخرى إلى الأمين العام تؤكد فيها مرة أخرى على الأهمية الحاسمة لدعم الأمم المتحدة القوة المشتركة لمجموعة ال 5. وعليه، إنني أرحب باتخاذ القرار 2991 (2017) المؤرخ في 8 ديسمبر 2017، الذي شدد فيه مجلس الأمن على أن الجهود التي تبذلها القوة المشتركة لمجموعة ال 5 -لمواجهة أنشطة الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات الإجرامية المنظمة ستساهم بلا شك في خلق بيئة أكثر أمناً في منطقة الساحل، مما يبسر وفاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بولايتها في تحقيق الاستقرار في مالي، وأدنا بتقديم الدعم التشغيلي واللوجستي من البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة لمجموعة ال 5 .

118. في يونيو 2017، قمت، برفقة مفضي السلم والأمن والشؤون السياسية، بزيارة البلدان الخمسة التي هي جزء من قوة الساحل في مجموعة القوة 5 لأعرب لها عن تضامن الاتحاد الأفريقي معها . شاركت كذلك في اجتماعات مختلفة جمعت بين بلدان المنطقة وشركائها، بما في ذلك ما تمت على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر، 2017 وفي باريس في ديسمبر 2017. وفي هذه المناسبة، أرحب بالدعم المقدم حتى الآن من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية، والاتحاد الأوروبي. يحدونني الأمل

في أن يتيح مؤتمر المانحين المقرر عقده في بروكسل في 23 فبراير 2018 حشد الأموال الإضافية وغيرها من أشكال الدعم اللازمة لتمكين القوة من بلوغ قدرتها التشغيلية الكاملة، استنادا إلى التقدم المشجع الذي أحرز بالفعل.

119. ستتواصل هذه الجهود، إلى جانب الدعم المقدم لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. ولا ريب في أن النجاح في تنفيذ الاتفاق سيقطع شوطا طويلا في عزل الجماعات الإرهابية بصورة أكبر وخلق بيئة أكثر ملاءمة لتحقيق النجاح في تفعيل عمليات مضادة للإرهاب .

ليبيا

120. لا تزال الحالة في ليبيا تشكل مصدر قلق بالغ. على الرغم من الجهود الدولية المبذولة لإيجاد حل دائم، لا تزال العملية السياسية في طريق مسدود في حين لا تزال الحالة الأمنية. إن الحالة الإنسانية التي يعيش فيها المهاجرون الأفريقيون في ليبيا . خلال الفترة قيد البحث، تواصل المفوضية واللجنة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي جهودهما ومشاركتهما مع أصحاب المصلحة الليبيين. قام الاجتماع الرابع للجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي المنعقد في برازافيل في سبتمبر 2017، والذي شاركت فيه مع مفوض السلم والأمن، باعتماد خارطة طريق لتوجيه جهود الاتحاد الأفريقي. على هذا الأساس، اتخذ الرئيس دينيس ساسو نجيسو، رئيس جمهورية الكونغو، بوصفه رئيس اللجنة، عددا من المبادرات، و سوف يطلع المؤتمر على جهوده.

121. قابلت في منتصف يناير 2018، في أديس أبابا غسّام سالامي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليبيا. شددنا على أن اتباع نهج منسق بين المنظمين أمر حيوي لإيجاد سلام دائم في ليبيا. وفي هذا الصدد، اتفقنا على أن تعمل المنظمتان معا لتيسير بناء توافق في الآراء بين الليبيين من أجل توحيد المؤسسات الليبية وتشكيل حكومة وطنية شاملة وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في البلد. وفي هذا الصدد، يعمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عملا بالمقررات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن، ويستندان إلى خارطة طريق الاتحاد الأفريقي، وخطة عمل الأمم المتحدة المعتمدة في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن ليبيا، الذي عقده الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك في 21 سبتمبر 2017.

الصحراء الغربية

122. تشكل الصحراء الغربية واحدة من أكثر الصراعات التي طال أمدها التي تواجه اتحادنا. إن عودة المملكة المغربية المرحب بها إلى الاتحاد الأفريقي أثارت الأمل في أن يكون الاتحاد الأفريقي في وضع يمكنه من القيام بدور أنشط في دعم جهود الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل لهذا التحدي. تجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن الدولي قد دعا مرارا الأطراف إلى استئناف المفاوضات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة دون شروط مسبقة وبحسن نية، بغية التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومتبادل، يتيح لشعب الصحراء الغربية حقه في تقرير مصيره في إطار ترتيبات تتماشى مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

123. لقد أعرب الاتحاد الأفريقي كذلك عن الحالة، عن طريق مجلس السلم والأمن وسائر أجهزة السياسات. طلب المؤتمر على وجه الخصوص، في دورته العادية التاسعة والعشرين التي عقدت في أديس أبابا في يوليو 2017، بالتشاور مع مجلس السلم والأمن، اتخاذ التدابير المناسبة لدعم جهود الأمم المتحدة وتشجيع الأطراف على التعاون بحسن نية نحو ضمان نجاح العملية الجديدة. طلب المؤتمر مني كذلك أن أقدم تقريرا في يناير 2018 عن التدابير والمبادرات المتخذة بالشراكة مع الأمم المتحدة.

124. خلال الأشهر الستة الماضية، تابعت الحالة في الصحراء الغربية عن كثب. وأجريت كذلك مشاورات بشأن أفضل السبل للمضي قدما في ولاية المناطة بي من المؤتمر وكجزء من هذه الجهود، قابلت

المبعوث الشخصي المعين حديثاً للأمين العام للأمم المتحدة هورست كوهلر في أديس أبابا في يناير 2018. مع إدراكنا لتعقيد الأزمة، فإنني أوّمن إيماناً راسخاً بأنه مع توافر النية الحسنة المطلوبة من الطرفين، يمكن التوصل إلى حل في متناول اليد، وبأن الاتحاد الأفريقي، الذي يعمل عن كثب مع الأمم المتحدة، يمكنه أن يؤدي دوراً إيجابياً في المساعدة على التغلب للخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه الأزمة في الوقت الراهن.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

125. لا يزال الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد في الدورة العادية الثالثة التي عقدت في يوليو 2004، يوفر إطار عملنا الحالي للإبلاغ عن التقدم الذي أحرزناه لتحقيق المساواة بين الجنسين على جميع المستويات، وضمان الحق في التعليم للنساء والفتيات، فضلاً عن مشاركتهن وتمثيلهن بصورة كاملة وفعالة في عمليات الحكم والسلام. وخلال عام 2017، تلقت المفوضية تقارير وطنية من 28 دولة عضواً بشأن تنفيذ الإعلان لعام 2016 - وهو أعلى مستوى منذ أن بدأ الإبلاغ عن الصك في عام 2006. وتسلط التقارير الضوء على التقدم المحرز في عدد من المجالات، بما في ذلك اعتماد التشريعات والسياسات الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات ومنع العنف ضدهن، وإعادة إدماج الأمهات المراهقات في المدارس، وإدماج عدد متزايد من النساء في قوات الدفاع والأمن، وتسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم في البلدان الخارجة من النزاعات. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بتمثيل المرأة في هيكل الحكم وعمليات السلام، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وكذلك فيما يتعلق بالزواج المبكر والممارسات التقليدية الضارة. وعلاوة على ذلك، تفيد التقارير أيضاً بأن الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز هي الأعلى بين النساء والفتيات.

126. ومع الاعتراف بالتقدم المحرز، فإنني أشعر بالقلق لأن الفجوة بين السياسة والتنفيذ ما زالت واسعة. وهذا يستدعي تجديد الجهود من جانب الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها والتعجيل بتنفيذها. وتتطلب "أفريقيا التي نريدها" مزيداً من الدفع والإجراءات التحويلية دعماً لتمكين المرأة. ومن جهتي، لن أدرج جهداً في الماضي قدما بجدول الأعمال المتعلقة بمسائل الجنسين. وفي هذا الصدد، شرعت المفوضية في عملية وضع استراتيجية جديدة وجريئة بشأن مسائل الجنسين، مع التركيز على تحقيق المزيد من النتائج الملموسة. وعلاوة على ذلك، تجري مشاورات مع الأمم المتحدة من أجل تعبئة موارد أكبر بكثير، لا سيما من القطاع الخاص، دعماً لتمكين المرأة اقتصادياً، اعتماداً على الصندوق الحالي للاتحاد الأفريقي للمرأة الأفريقية.

تحقيق النتائج بشأن عملية الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي

127. يحدد مقرر يناير 2017، (XXVIII) Assembly/AU/Dec.635 بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي جدول أعمال إصلاح شامل. وفي سياق متعدد الأطراف غير مؤكد بصورة متزايدة، فإن مقرر الإصلاح يهدف إلى تحويل المنظمة بشكل أساسي إلى مؤسسة متمسكة بالفعالية والكفاءة، وإلى إعادة تحديد موقعها لتلبية الاحتياجات المتطورة لدولها الأعضاء والقارة. وهو يحدد أولويات الإصلاح الجوهرية التالية:

- إعادة تنظيم مؤسسات الاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق تلك الأولويات؛
- ربط الاتحاد الأفريقي بمواطنيه؛
- إدارة أعمال الاتحاد الأفريقي بكفاءة وفعالية على الصعيدين السياسي والتشغيلي؛ و
- تمويل الاتحاد الأفريقي بصورة مستدامة وبملكية كاملة للدول الأعضاء.

128. يجري تنفيذ المقرر في إطار القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وفي 2017، أنشأت وحدة تنفيذ الإصلاح في مكثي. ومنذ أن توليت منصبتي، أجرت عدة مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن عملية تنفيذ الإصلاح، فضلا عن عدد من الاجتماعات مع الرؤساء بول كاغامي، وإدريس ديبي إبتنو، وألفا كوندي، - المكلفين بمتابعة العملية - في كيجالي وكوناكري وداكار، على التوالي. وقد تم تعميم التقرير المرحلي المفصل على الدول الأعضاء قبل انعقاد مؤتمر القمة، مما يتيح للدول الأعضاء للتحضير للمناقشات المتعلقة بعملية الإصلاح.

129. وأرى أن هناك مسألتين رئيسيتين يجب معالجتهما لكي تكون عملية الإصلاح مجدية. أولا، يجب أن نحقق الاستقلال المالي والاستقلال ضمن إطار واضح للمساءلة. ويوفر مقرر تمويل كيجالي لعام 2017 الأساس اللازم لتحقيق الاستقلال المالي، وينبغي للدول الأعضاء أن تسعى إلى التنفيذ الكامل في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أبلغكم بأن 21 دولة عضوا في مراحل مختلفة من تنفيذ ضريبة 0,2 في المائة، ومن بين هذه الدول، بدأت 12 عملية تحصيل الضريبة. وفيما يتعلق بتنشيط صندوق السلام وفقا لمقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي في كيجالي بشأن تمويل الاتحاد في يوليو 2016، بلغ إجمالي مساهمة الدول الأعضاء في الصندوق 29.5 مليون دولار أمريكي. وقد بدأت أيضا مشاورات بشأن اختيار مجلس أمناء الصندوق. وقد استعرض مكتب المستشار القانوني صك صندوق السلام وهو جاهز للإقرار.

130. أود أن أؤكد أن جدول أعمال "تمويل الاتحاد" ليس مجرد ضريبة تبلغ 0.2%. إنه يتعلق بتحديد خيارات الميزانية الصلبة، وميزانيات التصويت التي يمكننا تحملها، وضمان الامتثال، وإقامة تقاسم أكثر إنصافا للأعباء، والحفاظ على أعلى المعايير الائتمانية، ووضع حدود واضحة للاعتماد الخارجي، ووضع قواعد ذهبية بشأن الإدارة المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وأود أن أؤكد للدول الأعضاء التزامي الراسخ بتحسين المساءلة والفعالية الشاملتين لنظم وعمليات إدارة المالية والميزانية في المفوضية. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل المفوضية على إعداد ميزانيات أكثر مصداقية وضمان القيمة مقابل المال وتحقيق نتائج ملموسة وأثر ملموس. وقد استعرضت لجنة وزراء المالية، في اجتماعها الذي عقد في كيجالي في منتصف يناير 2018، مختلف مقترحات الإصلاح وستقدم توصياتها إلى مؤتمر قمة يناير 2018.

131. ثمة جانب هام آخر يتعلق بأزمة تنفيذ المقررات المعتمدة. ويجب الحرص على نوعية ومصداقية عملية صنع القرار في الاتحاد الأفريقي. وسيكون من الأفضل اتخاذ مقررات أقل وتنفيذها تنفيذا تاما، بدلا من الممارسة الحالية المتمثلة في اتخاذ العديد من المقررات التي تنفذ جزئيا أو لا تنفذ إطلاقا. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أفيد بأن المقترحات المتعلقة بكيفية تعزيز تنفيذ المقررات الملزمة قانونا قد أعدت للمناقشة في هذه القمة. وأود مرة أخرى أن أؤكد أن هذه المقترحات وضعت في إطار القانون التأسيسي.

تعزيز العلاقات بين الاتحاد الأفريقي ومجموعاتها الاقتصادية الإقليمية

132. أود أن أشدد على الدور الحاسم للمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها في إطار التنفيذ الشامل لعملية الإصلاح المؤسسي الجارية. لقد سعت على مدار العام الماضي إلى المشاركة بطريقة أكثر وضوحا مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية من خلال الرؤساء التنفيذيين لكل منها.

133. يتضمن البروتوكول بشأن العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال السلام والأمن الموقعة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية، عدة أحكام ترمي إلى ضمان تعاون وتكاتف أوثق بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية. وفي حين تم إحراز تقدم في تنفيذها، لم يتم بعد

تجسيد عدد من الأحكام، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاجتماعات التي تعقد على مستوى الرئيس التنفيذي لم تحظى بالمشاركة على المستوى المناسب، مما يقلل من قدرتها على اتخاذ القرارات، وأن تتصرف بمثابة محرك أجندة قارية منسقة حقا تشمل الاتحاد الأفريقي وكياناته الإقليمية.

134. في ضوء دعوة المؤتمر إلى تقسيم العمل بشكل أوضح بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، فإنني أعتزم، في سياق عملية الإصلاح، اتخاذ خطوات عاجلة لتعزيز آليات التنسيق القائمة على جميع المستويات. وفي هذا الصدد أعتزم تحويل مكاتب الاتصال القائمة التابعة للاتحاد الأفريقي إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية، التي تركز حاليا حصرا على السلام والأمن، إلى وفود دائمة لدى المجموعات الاقتصادية الإقليمية تغطي جدول أعمال الاتحاد الأفريقي بأكمله. وبموازاة ذلك، ستتخذ خطوات لضمان مشاركة أكبر من المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية في العمل اليومي للمفوضية. وإنني أتطلع إلى دعم الدول الأعضاء للتدابير المتوخاة.

تعزيز الشراكات وتعدد الأطراف

مستقبل تعددية الأطراف

135. أود أن أعرب عن تقديري للمنافع التي ما زال الاتحاد يحشد لها من مختلف شركائه الثنائيين والمتعددي الأطراف. غير أنني أود أيضا أن أشدد على ضرورة أن تستفيد منظمتنا القارية من هذه الشراكات لكي تصبح قوة فعالة سعيا إلى تعددية الأطراف وتحقيق نظام دولي عادل ومنصف يحترم القانون الدولي والمساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء.

136. ترتبط آفاق السلام والأمن والتنمية في أفريقيا ارتباطا وثيقا مع النظام العالمي المتعدد الأطراف. تستفيد أفريقيا كثيرا من نظام عالمي تحكمه سيادة القانون الدولي، وتتخذ فيه قرارات ذات أهمية شاملة بطريقة جماعية. وعلى مدى العقود الماضية، قدم النظام المتعدد الأطراف سلعا ملموسة لأفريقيا، بما في ذلك الاستجابات العالمية للنزاعات والأزمات الإنسانية، فضلا عن التعاون في مكافحة الأوبئة والتصدي لتغير المناخ. وأسهمت أفريقيا أيضا في تعزيز المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتقديم المساعدة إلى اللاجئين والنازحين داخليا، ومنعها الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومكافحة الإفلات من العقاب.

137. في السنوات القليلة الماضية، أجرت المفوضية استعراضا لجميع شراكاتها لتحديد تلك التي تخدم مصالح الاتحاد. وقد تضمنت هذه العملية لتوها لجنة مشتركة لخلوة لجنة الممثلين الدائمين في القاهرة في ديسمبر الماضي. ويرتبط جدول أعمال أفريقيا المتعدد الأطراف ارتباطا وثيقا بأهم متحدة قوية ومحايدة وغير متحيزة تعمل في شراكة مع الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وقد أتاح التوقيع في أبريل 2017 على الإطار المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن أساسا متينا للشراكة والتعاون بين المنظمتين. إن الإطار المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة هو إعادة تأكيد الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي كشريك استراتيجي رئيسي في سياق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

138. تكتسي الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن السلام والأمن أهمية حيوية لكلتا المنظمتين. ولكن لا يمكن تحقيقها دون دعم وتأييد مجلس الأمن الدولي، بالمساهمة المتزايدة للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية في صون السلام والأمن الإقليميين. وسأظل أحث المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على الاعتراف بمبدأ تقاسم الأعباء عن طريق تزويد الاتحاد بتمويل يمكن التنبؤ به ومستدام ومرن لعمليات دعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي أو المأذون بها والتي تم القيام بها بموافقة مجلس الأمن.

139. تشجعي الخطوات التي تم اتخاذها في يونيو 2016 و 2017 من قبل مصر، وإثيوبيا، والسنغال باعتبارها أعضاء أفريقيين غير دائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مناصرة موقف الاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة من خلال اعتماد قرارين لمجلس الأمن. وإتني أتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد. والمفوضية، وهي تعمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ستبذل كل ما بوسعها من أجل ضمان صدور قرار موضوعي من مجلس الأمن الدولي هذا العام بشأن مبدأ استخدام المساعدات المقدرة للأمم المتحدة لدعم عمليات حفظ السلام للاتحاد الأفريقي التي كلف بها مجلس الأمن. وبينما أنهى الأعضاء الأفريقيين الجدد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كوت ديفوار وغينيا الاستوائية، فإنني أشجعهما على أن يظلا حازمين و متماسكين في النهوض بأولويات أفريقيا وانشغالاتها على مستوى هذا الجهاز

140. واستكمالاً لجهودهما في مجال السلام والأمن، يخطط الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لإبرام إطار لتنفيذ اجندة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن المأمول فيه أن يبسر هذا الإطار الإدماج الرئيسي لجدول الأعمال في سياسات التخطيط الوطنية للدول الأعضاء وأن يسهم إسهاماً إيجابياً في تنمية أفريقيا. وهو يساعد على التقليل من الازدواجية إلى أقصى حد، والاستخدام الأمثل للموارد، وحشد الدعم من أصحاب المصلحة المحليين والخارجيين والشركاء في التنمية.

141. وبعد النجاح في عقد قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الخامسة، سيكون المعلم الرئيسي التالي في شراكة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي يتعلق بما بعد ترتيبات اتفاقية شراكة كوتونو في عام 2020. ستنتهي اتفاقية شراكة كوتونو بين الاتحاد الأوروبي و 78 بلداً أفريقياً، وهي بلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ في 29 فبراير 2020. يعتبر هذا الاتفاق معاهدة ملزمة قانوناً تغطي التجارة والتعاون الإنمائي وتشمل بعداً سياسياً. ومنذ عام 2007، استكملت الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا وأوروبا اتفاقية شراكة كوتونو في نطاقها. ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن يحل اتفاق ما بعد كوتونو محل كلا الأداتين (اتفاق شراكة كوتونو والاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا وأوروبا).

142. كلفت أجهزة صنع السياسة المفوضية بتيسير موقف أفريقي موحد، ويجري العمل في هذا الصدد على أساس ورقة سهلتها المجموعة الأفريقية في بروكسل، تنسقها البعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي في بروكسل. وسينبني الموقف الأفريقي الموحد على أساس الشراكة بين كتلتين مستقلتين، تتمتعان بالسيادة، تلتزمان بدعم قيمهما وأنظمتها وصكوكهما، وتسعيان إلى تحقيق أقصى حد من مصالحهما، وبالتالي الابتعاد عن العلاقة بين مانح – متلقي. إن أي أداة تعاون مع أوروبا ينبغي أن تعزز الأهداف الأفريقية على النحو المنصوص عليه في أجندة عام 2063، التي كانت منسجمة إلى حد كبير مع خطة عام 2030. وبنفس الطريقة، ينبغي الترحيب بأي ترتيب للتجارة الحرة طالما أنه يكمل ويعزز منطقة التجارة الحرة القارية.

143. نتوقع أن يثق أي اتفاق جديد على نحو كامل في المؤسسات الأفريقية وأن يستثمر فيها، لأن ذلك أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمرحلة المقبلة من تنمية أفريقيا. وكما أوضحنا في البيانات العامة، وكذلك في الإعلان عن قمة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الخامسة، ينبغي التعامل مع أفريقيا كقارة بأكملها في تعاونها مع أوروبا. وفي الوقت نفسه، تترك المفوضية أنه يلزم بذل المزيد من الجهود والعمل لإدماج الأقاليم الفرعية التي لم تكن في الأصل جزءاً من اتفاق شراكة كوتونو.

144. أسس قادة أفريقيا الاتحاد الأفريقي بوصفه اتحاداً لدول تسعى إلى الانقياد وراء إرادة الشعوب الأفريقية وتفرض وجودها كقوة في الشؤون العالمية. وعليه، يجب على الاتحاد الأفريقي أن يوفر القيادة في مواجهة تحديات تعددية الأطراف في هذا القرن وأن يقرر، لنفسه، نوع التعددية الذي يخدم مصالح القارة على أفضل وجه. وقد ثبت مراراً وتكراراً أن أفريقيا ككل تستفيد عندما تتحدث الدول الأعضاء بصوت واحد. وعليه، فهذه ضرورة حتمية تكتسي أهمية بالغة بالنسبة إذا أراد الاتحاد أن يُحسب له حساباً بوصفه طرفاً فاعلاً عالمياً بدلاً من أن تظل مصدر قلق دولي وعناية إنسانية

مستمرين. أصبح النظام العالمي المتعدد الأطراف عرضة للضغط لأن بعض البلدان الرئيسية تبدو وكأنها تدير ظهرها عن تعددية الأطراف وتنطوي على نفسها على نحو متزايد. إن للاتحاد الأفريقي، بوصفه المستفيد الرئيسي من النظام العالمي والمتعدد الأطراف، دورا يؤديه في تعزيز التعددية. فعلى هذه الخلفية، عقدت المفوضية خلوتها السنوية للوسطاء في نجامينا بشأن موضوع تعددية الأطراف وهي تعتزم جعل ذلك التركيز الاستراتيجي لأنشطتها في السنوات المقبلة، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي بشأن هذه المسألة في 2018.

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

145. أكد الاتحاد الأفريقي منذ فترة طويلة على أن أسلحة الدمار الشامل تشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار. من شأن الانضمام العالمي إلى النظم المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار، المساعدة على تعزيز فعاليتها وسلطتها، وتوفير ما يلزم من تدابير الشفافية وبناء الثقة فيما بين الدول الأطراف. ومن شأن التنفيذ الفعال للأنظمة متعددة الأطراف الحماية من التهديدات الأمنية المتزايدة والمعقدة التي تواجه أفريقيا والعالم، بما في ذلك انتشار شبكات الاتجار غير المشروع والجماعات الإرهابية، إضافة إلى تعزيز التعاون الدولي وضمان استفادة جميع الدول بالتساوي من التطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية والكيميائية والبيولوجية من أجل التنمية الاجتماعية الاقتصادية.
146. لقد انضمت أربع وخمسون دولة أفريقية إلى معاهدة عام 1970 بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية. كما وقع عدد مساو من الدول الأفريقية على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)، التي دخلت حيز التنفيذ في 2009. وفي يوليو 2017، صوتت أغلبية الدول الأعضاء لصالح معاهدة حظر الأسلحة النووية، ووقع عليها حتى الآن سبعة عشر بلدا.
147. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن سلفي، الدكتور نكوسازانا دلاميني زوما، رحبت في يوليو 2015 بالاتفاق المبرم بين جمهورية إيران الإسلامية و "مجموعة الخمسة زائد واحد (P5+1)"، الذي يضم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وألمانيا، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني، الذي تم التوصل إليه في فيينا، النمسا في 14 يوليو 2015. وأشارت إلى أن الاتفاق يمثل انتصارا للدبلوماسية المتعددة الأطراف وإثباتا لمبدأ الحل السلمي والتفاوضي للمنازعات الدولية. وعلى نفس المنوال، في 15 أكتوبر 2017، وعقب القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بعدم إقرار خطة العمل الشاملة المشتركة، جددت الإعراب عن تأييد الاتحاد الأفريقي الكامل للاتفاق مثل العديد من أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، وأشدت بجميع الأطراف التي أكدت من جديد صمود والتزام هذه الأداة البالغة الأهمية، كما تحققت منها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالإشارة إلى أن خطة العمل الشاملة المشتركة أسهمت بشكل كبير في الاستقرار الإقليمي وجددت ثقة المجتمع الدولي في معاهدة عدم الانتشار والأطر العالمية المتعددة الأطراف، شددت على ضرورة بذل كل الجهود لمواصلة تعزيز النهج المتعددة الأطراف باعتبارها أكثر الطرق فعالية ونجاعة لمواجهة التحديات العالمية. وفي نفس الوقت، أصدرت في 7 أكتوبر 2017 بيانا صحفيا أعربت فيه عن ترحيبي بمنح جائزة نوبل للسلام لعام 2017 للحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، مع مراعاة التزام أفريقيا طويل الأمد بعالم خال من الأسلحة النووية.

تنفيذ القرار بشأن أرخبيل شاغوس

148. أود أيضا أن أشير إلى أن المؤتمر، من خلال المقرر (Assembley/AU/Res.1(XXVIII) الذي اعتمده في دورته العادية الثامنة والعشرين المنعقدة في أديس أبابا في يناير 2017، أعرب عن تأييده الكامل لطلب جمهورية موريشيوس على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف ضمان إنهاء استعمار أراضيتها. وفي 22 يونيو 2017، قررت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة، من خلال القرار 292/71 (2017)، أن تطلب من محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن "الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في 1965".

149. وفي 14 يوليو 2017، ووفقا لطلب الجمعية العامة، أصدرت محكمة العدل الدولية أمرا حددت فيه 30 يناير 2018 الموعد الأخير الذي يمكن فيه عرض البيانات المتعلقة بالمسألة على المحكمة، و 16 أبريل 2018 باعتباره المهلة الزمنية التي يمكن للدول والمنظمات التي قدمت بيانات خطية فيها تقديم تعليقات على البيانات الخطية الأخرى. وفي هذا الصدد، أرسلت المفوضية في أوائل ديسمبر 2017 مذكرة شفوية تحثّ فيها جميع الدول الأعضاء الراغبة في تقديم معلومات ذات صلة بالمسألة المعروضة على محكمة العدل الدولية على تقديم بيان كتابي إلى المحكمة بحلول 30 نابر 2018، دعما لإنهاء الاستعمار بصورة كاملة لأراضي جمهورية موريشيوس. وأحثّ الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم الكامل لموريشيوس. ومن جانبها، قدمت المفوضية طلبا إلى المحكمة تطلب فيه الإذن بتقديم طلب وفقا للمادة 66 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت المفوضية فريقا من المحامين الأفريقيين للمساعدة في إعداد تقريرها.

الحفاظ على تضامن أفريقيا مع فلسطين

150. إن التضامن مع الشعب الفلسطيني هو موقف طويل الأمد للاتحاد الأفريقي. فمنذ أن تولّيت منصبتي، واصلت متابعة الوضعية عن كثب. ويساورني قلق شديد إزاء الجمود التام الذي تتسم به عملية السلام. في 6 ديسمبر 2017، وبعد صدور قرار حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أصدرت بيانا أعربت فيه عن أسفي للقرار مع الإشارة إلى أنه لن يؤدي إلا إلى زيادة التوتر في المنطقة وخارجها، وتعقيد البحث عن حلّ للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وأكدت مجددا على تضامن الاتحاد الأفريقي مع الشعب الفلسطيني ودعمنا لمسعاها المشروع لإقامة دولة مستقلة وذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية، في إطار مقررات وقرارات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ذات الصلة.

الخاتمة

151. وبحلول سنة جديدة، أود أن أشير إلى أننا قطعنا شوطا طويلا على مدى الاثني عشر شهرا الماضية في التصدي للعديد من التحديات التي تواجه قارتنا. ومع ذلك، يمكننا ويجب علينا أن نفعل المزيد. إن التحديات التي نواجهها ليست مستعصية، ولكنها تتطلب اهتماما عاجلا ومركزا ولتزاما أكبر وإرادة سياسية متجددة. وهذا أمر ضروري للغاية بالنظر إلى الشكوك الراهنة في النظام العالمي المتعدد الأطراف.

152. ومن جانبنا، اسمحوا لي أن أجدد التزامي والمفوضية بمواصلة خدمة مصالح اتحادنا على النحو المحدد في مقررات أجهزة صنع السياسة. ومن الأمور بالغة الأهمية في هذا الصدد، الحاجة المستمرة إلى ضمان التأزر بين الالتزامات والإجراءات، ولا سيما فيما يتعلق بأجندة الإصلاح، وهو أمر بالغ الأهمية لبناء اتحاد كفوّ وفعال يفي بالغرض ويكون له القدرة على تلبية احتياجات شعبنا. وإنني أتطلع إلى مواصلة العمل معكم بنفس روح الإخلاص لاتحادنا في الفترة القادمة.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2018-01-26

Introductory Note of the Chairperson of the Commission to the Annual Report on the Activities of the African Union and Its Organs

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/8422>

Downloaded from African Union Common Repository